بوزيد نصراوي

Bouzid NASRAOUI

مواضيع شخصية

Sujets Personnels

Personal Subjects

- 2023 -

تقديم

أستطيع أن أصنف نفسي بأني مواطن وسطي حداثي مستقل. قبل الثورة وكذلك بعدها، لم أكن لا مواليا ولا معارضا. بل كان همّي الوحيد في حياتي هو القيام بعملي (من جانبه التقني البحت) علّيَ أستطيع أن أفيد به بلادي، بعيدا عن أي نشاط سياسي أو اجتماعي. وقد كلفتني هذه الاستقلالية قبل الثورة بعض الإحراج والإزعاج وحتى التهديدات ولكن مرّت كلها بسلام. من ذلك مثلا يوم 16 أفريل 2010 الذي دُعيت فيه إلى حضور خطاب الرئيس في افتتاح مؤتمر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، ولكنني لم أستجب إلى هذه الدعوة مثل عديد الدعوات السابقة، وفضّلتُ يومها القيام بتنقل إلى ولاية القيروان قُمت خلاله بزيارة ميدانية لمتابعة وضع حافرة الطماطم صحبة السيد المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بالقيروان (م. محمد المحمدي) كامل اليوم، ولكن الوشاة أبوْا إلا أن يكتبوا إلى وزراء الفلاحة والداخلية والخارجية لإعلامهم بذلك مع إضافة اتهامات أخرى لا أساس لها من الصحة (أنظر رسالة الوشاية مجهولة المصدر في الأسفل).

كنت شابا حداثيا ذا ميولات اشتراكية أيام الجامعة، وكتبت بعض المقالات الصحفية خلال أوائل الثمانينات (أنظر بعض المقالات الصحفية في الأسفل). ولكن تجربتي المتواضعة في الحياة من حيث انهيار النموذج الاشتراكي في العالم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وتعاقب الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم الرأسمالي الأكثر ليبرالية، وكذلك من حيث عيشي عدة سنوات في المجتمعات العربية والأوربية والأمريكية، جعلتني أنتهي - شيئا فشيئا - إلى الاقتناع بأن أهم القيم الكونية، حسب اعتقادي، هي ثلاثة: الهوية والحرية والوسطية. فأنا أعتقد أن الشعب التونسي بهويته العربية الإسلامية الراسخة وبُعده المتوسطي والإفريقي المتميز وطبيعته المعتدلة والمنفتحة عن الخارج (ولكن مع معاداة الصهيونية كحركة عنصرية)، لن يختار في نطاق الحرية الحقيقية والديمقراطية الشفافة إلا حكّاما يعكسون صورته (طبعا إذا كان ذلك بدون تدخل استغلال الدين في السياسة والمال السياسي الفاسد).

خلال مسيرتي المهنية، انكببت على عملي وسخّرت له كل وقتي وطاقتي محاولا أن أفيد بلادي تقنيا. فكانت نتيجة هذا المجهود الكبير السبب الرئيسي في تسميتي كمدير لمؤسسة جامعية للتعليم العالي الفلاحي هي المدرسة العليا للفلاحة

بالكاف (جامعة جندوبة) لمدة أربع دورات (من 1994 إلى 2000 ومن 2003 إلى 2008)، ثم بعد ذلك كمدير عام بوزارة الفلاحة للإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية (حاليا الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية) سنة 2008. وقد مكنتني هذه المواقع المتقدمة في الوظيفة الإدارية من تحقيق كثير من الإصلاحات التي كان في وسعي القيام بها، فانعكستْ إيجابيا على أداء هذه المؤسسات التي أشرفتُ على تسييرها.

إلا أن حالة التسيّب وعدم الانضباط الإداري التي عمّت البلاد التونسية بعد الثورة ثم بعد ذلك انشغال الطاقم المسيّر لوزارة الفلاحة بالجوانب السياسية والاجتماعية وعدم اهتمامه الكافي بالجانب التقني لنشاط الوزارة، أفقدني النجاعة المطلوبة في عملي رغم محاولاتي المتكررة للمحافظة على حد أدنى من الفاعلية في العمل، خاصة خلال سنة 2012. لذلك، وحتى لا أتحمل مسؤولية فشل أنشطة الإدارة العامة التي أشرف على تسييرها (وأهمها آنذاك انطلاق حملة مكافحة اللفحة النارية على التفاحيات وكذلك حملة مكافحة سوسة النخيل الحمراء)، لم أجد حلا سوى أنني قدمت مطلب استقالة من خطتي الوظيفية كمدير عام في شهر جوان 2012 فلم تُقبل وقتها (أنظر نص الاستقالة في الأسفل)، ولكن تم إنهاء مهامي بعد ذلك في شهر نوفمبر 2012 وعُدت إلى مهنتي الأصلية وهي أستاذ جامعي مختص في علوم أمراض النباتات، واستجاب الوزير آنذاك إلى طلبي، فعينني بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس (جامعة قرطاج) عوضا عن المدرسة العليا للفلاحة بالكاف التي كنت أنتمي إليها في السابق، مع المحافظة على امتيازاتي كمدير عام لمدة سنة كاملة كما يسمح بذلك القانون (أنظر شهادة وزير الفلاحة الأسبق في الأسفل). التحقتُ بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس حيث اندمجتُ بسرعة مع زملائي الذين رحبوا بي واختاروني بعد ذلك لتسيير (1) قسم حماية النباتات و(2) مخبر البحث في الحماية المندمجة وكذلك (3) ماجستير الصحة النباتية. في سنة 2017، عُينت مديرا عاما للمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس (جامعة قرطاج) ولكن سرعان ما قدمت استقالتي سنة 2018 لأهاجر إلى المملكة العربية السعودية وأعمل في البداية في مشروع مكافحة سوسة نخيل (التمر) الحمراء ثم بعد ذلك (سنة 2021) في مشروع حصر النباتات الغازية ومكافحتها.

ب. ن.

- 2010: رسالة وشاية مجهولة المصدر -

حضرة السيد عبد السلام منصور

وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

ماي 2010

سلام الله عليكم،

وبعد،

في بداية الأمر أود أن أجيب على سؤال ربما يتبادر إلى أذهانكم في اخر مكتوبنا هذا دون هذه المقدم، وهو ما الذي دفعنا إلى الكتابة لكم؟

الدافع الأول لهذا التصرف هي وطنيتينا وحبنا لهذا البلد العظيم الذي ضحى من اجله الكثيرون ويواصل اليوم **سيادة رئيس الجمهورية التضحية، بكل ما في هذه الكلمة من معاني.** فهو الذي منفك يعمل ويجهد نفسه من اجل وضع وتحديد أسس وثوابت العمل الإداري لتحسين أداء مختلف مؤسسات الدولة، **والمفروض علينا التطبيق.**

الدافع الثاني هو ما وصلت إليه الأوضاع بإحدى الإدارات العامة بوزارتكم، واقصد **الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية.**

لن أتطرق في هذه المرة إلى ما تمثله هذه الإدارة العامة من **أهمية في منظومة الفلاحة** التونسية، كما لن اذكر **ما وصل له أداء هذه المؤسسة اليوم**، مقارنة بما كانت عليه نوعية وقيمة تدخلاتها في الماضي القريب. ما أتشرف بإعلامكم به اليوم هو أن **المسئول الأول على الإدارة العامة المذكورة يتجاهل ابسط القواعد والتراتيب الجاري بها العمل بالإدارة التونسية، من ذلك عدم احترام الهيكل التنظيمي للإدارة وعدم اعتماد التسلسل الإداري في التعامل مع الموظفين والأعوان، عدم ترك المبادرة للمسئولين وأصحاب الوظائف من مديرين وكواهي مديرين ورؤساء مصالح مقابل التعامل المباشر مع الأعوان دون إشعار المسؤول المباشر لهذا العون**، إلى

تم توجيه نسخ من هذا المكتوب إلى:

السيد وزير الداخلية – السيد وزير الشؤون الخارجية – السيد الكاتب العام بديوان السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد مدير عام التفقدية العامة للمصالح الإدارية والمالية والفنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – السيد مدير التعاون الدولي.

غير ذلك. هذه التصرفات ولدت تداخل في المسؤوليات وخلقت فوضى وحساسيات بين مختلف المصالح والموظفين.

كما نشير إلى انه يوم الجمعة 16 افريل 2010 **يوم كانت جميع القوى المتدخلة في القطاع الفلاحي إلى جانب سيادة رئيس الجمهورية**، قام السيد المدير العام في نفس الإطار رفقة مهندسين (02)، بتنظيم تنقل إلى ولاية القيروان للقاء ممثلي شركة ومرافقهم في زيارة ميدانية، حيث تم إشعار رؤساء خلايا الإرشاد المنعية بالزيارة. لكن من سوء حظ الجماعة وحسن حظ البلاد طبعا أن الأجانب عجلو بالعودة نظرا للمشاكل المسجلة في تلك الفترة بالنسبة للسفر جوا.

إلى حد الآن، يظهر للبعض أن الأمر لم يتجاوز عدم احترام مدير عام إدارة مركزية لأحد التراتيب الإدارية حول استقبال أجانب بالإدارة التونسية، لكن بعد طرحنا الأسئلة التالية لن يبان الأمر كذلك.

- **ما الذي يدفع المسئول الأول بالإدارة لمخالفة الترايب الإدارية في وقت كان عليه السهر على تنفيذها؟؟؟؟**

- **ما الذي يجبر مدير عام أن يبرمج تنقل في يوم كان عليه أن يستغله ليتواجد فيه إلى جانب سيادة رئيس الجمهورية؟؟؟؟**
- ؟؟؟؟

الأمر خطير ويستوجب المتابعة.

تم توجيه نسخ من هذا المكتوب إلى:
السيد وزير الداخلية – السيد وزير الشؤون الخارجية – السيد الكاتب العام بديوان السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
السيد مدير عام التفقدية العامة للمصالح الإدارية والمالية والفنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – السيد مدير التعاون الدولي.

- 2012: مطلب استقالة من وظيفة مدير عام -

الجمهوريّة التّونسيّة
وزارة الفلاحة
عدد : د.إ/421/11

تونس، في 04 جوان 2012

إلى عناية السيد وزير الفلاحة

الموضوع: مطلب استقالة من الخطة الوظيفية

سيدي الوزير،

تبعا لمراسلة سابقة ذكرتُ فيها لسيادتكم بان الجو العام بالإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية أصبح لا يشجعني بل ولا يسمح لي بالقيام بعملي على أحسن وجه وأنني أصبحت أفكر في المغادرة، ها إني أكتب لكم اليوم طالبا من سيادتكم الموافقة على استقالتي بعد أن اقتنعت الآن بأني لم أعد أستطيع أن أقوم بواجبي على الوجه الأكمل وذلك لعدة أسباب سأقدم لكم أهمها في هذه المذكرة:

1 - لقد كتبتُ أكثر من عشر مراسلات لكم وإلى الكتابة العامة للوزارة لتوجيه محاسب إلى الإدارة العامة ولكن وبعد 9 أشهر لم يحصل ذلك، فتراكمت الملفات وكثرت الانتقادات من الأطراف المعنية ووصل بهم الأمر إلى تقديم شكاوى وإرسال عدل منفذ، هذا فضلا على أننا سنخسر الحصول على الاعتماد (Accréditation) لثلاث مخابر بعد أن نجحنا في التدقيق التجريبي (Audite à blanc) ولم يبق إلا القليل للحصول على الاعتماد النهائي (الأول في وزارة الفلاحة)، ولكن لا يمكن أن يقع ذلك طالما جانب المحاسبة والتمويل بالإدارة العامة مشلول،

2 - لم تُعِن الوزارة الإدارة العامة على تحقيق أحد أهداف الثورة المتمثلة في تطوير المناطق الداخلية حيث طلبت الإدارة العامة لسنة 2011 توجيه 6 مهندسين و6 تقنيين إلى محطات الحماية بباجة وسوسة وصفاقس، فأجابتها الوزارة بتوجيه تقني واحد (1) إلى باجة؟

3 - رغم النقص الكبير في الموارد البشرية للإدارة العامة التي تختلف عن الإدارات العامة الأخرى بدقة مهامها في التحاليل والمراقبة (التوريد والتصدير والبذور والشتلات والمبيدات والأسمدة وغيرها)، فان الوزارة لم توجه لها إلا 4 مهندسين وتقنيين اثنين (2) وهو ما يمثل ثلث حاجيات الإدارة العامة لسنة 2011،

4 - لقد اتصلت بسيادتكم مرتين لدعم اللجنة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء ولكن ذلك لم يحصل بالقدر الأدنى المطلوب، وبقيت الإدارة العامة تتخبط في ظروف صعبة ونحن الآن متجهون حتما إلى خسارة المعركة مع هذه الآفة، رغم أننا سيطرنا على الجانب التقني

للمكافحة والعملية واضحة وسهلة بالنسبة لنا. سيدي الوزير، لقد فضلتم يوم 8 ماي الإشراف الشرفي على ندوة حول الحشرات الغابية عوضا عن أن تترأسوا اللجنة الوطنية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء للاطلاع والدعم وإيجاد حلول لكل الصعوبات،

5 - إن السيد كاتب الدولة يضغط بتكرار على أهل الاختصاص لفتح باب التوريد لشتلات التفاحيات، وهذا أمر إذا حصل سيقضي على مساحات شاسعة من غراسات التفاحيات مثلما هو الحال الآن في المغرب الأقصى الشقيق، وما عليكم إلا أن تسألوا أهل الذكر (الأستاذ المغربي المتميز: محمد البصري) لتتأكدوا من الأضرار والخسائر التي تتسبب فيها اللفحة النارية حاليا في المغرب لأن توريد التفاحات مسموح به عندهم،

6 - رغم كل الجهود، دخلت اللفحة النارية الآن إلى تونس، ونحن نستغرب وجود التفاح المورَد ليس فقط في السوق الموازية (تهريب) بل وأيضا في المسالك الرسمية مثل سوق الجملة والمساحات التجارية الكبرى (توريد رسمي لمنتوج نباتي ممنوع)؟ وسنخسر معركة اللفحة النارية إذا تم التعامل معها مثل سوسة النخيل الحمراء،

7 - لقد أبلغني أحد أعضاء الديوان بان السيد كاتب الدولة يحمّل الإدارة العامة مسؤولية عدم مكافحة أحد الأمراض الفيروسية للطماطم بالقيروان، ولكن هذا غير ممكن لأن الأمراض الفيروسية لا تُعالج وليس هناك من حل إلا القلع والإتلاف، وكذلك الإدارة العامة ليست لها إمكانيات التحاليل الفيروسية إلا تلك التي تهم الحجر الزراعي وشتلات النباتات الخشبية، وحتى إذا قمنا بالتحليل في مخبر آخر وشخّصنا الفيروس فذلك لن ينفع الفلاح في شيء،

8 - لقد ألمحتْ لي إحدى أعضاء الديوان بان منهجيتنا (منذ 3 سنوات) تجاه المبيدات ليست مقنعة والحال أنها مصدر إعجاب كبير من الكثير من الدول المحيطة، حيث طهّرنا تونس من مئات المبيدات غير المدروسة والتي يمكن أن تكون سمومها وخطورتها على الصحة والبيئة بدون حدود،

9 - هناك إيحاء بتحميلي مسؤولية عدم التفطن إلى سرقة المحروقات التي حصلت بالإدارة العامة والحال أن هذه السرقة بدأت قبل تعييني على رأس الإدارة العامة بقرابة سنتين (جانفي 2007، وربما قبل ذلك)، بحيث حصل ذلك مع المدير العام السابق وتحت المسؤولية المباشرة لمحاسبيْن اثنيْن (2)،

10 - هناك اتجاه نحو تحميلي مسؤولية كل التسْميات الوظيفية لسنة 2010 (قبل الثورة)، والحال أن الجزء المرفوض منها حاليا، كان قد فُرض عليّ فرضا من قبل السيد الكاتب العام للوزارة آنذاك،

11 - بتشجيع من السيد كاتب الدولة، قمت بعدة جلسات عمل وورشة، ولي الآن مشروع إعادة هيكلة للإدارة العامة لاقى استحسان كل الإطارات، وسيمكّن هذا البرنامج الإدارة العامة من قفزة نوعية وإقلاع يجعلها نموذجا يُحتذى به بين الدول المحيطة، ولكن هذا المشروع لم يلق العناية المطلوبة من لدن السيد كاتب الدولة الذي قدمتُه له منذ أكثر من 3 أشهر،

12 - إنني أستغرب وأتساءل مَن وراء تدخل الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي في مشمولات إدارتنا العامة: جلسة يوم 30 ماي 2012 حول الحملة الوطنية لمكافحة عثة الزيتون بإشراف السيد رئيس الديوان وجلسة يوم 5 جوان 2012 حول اللفحة النارية،

13 - إن المندوبيات الجهوية بباجة وسوسة وصفاقس تضغط للحصول على سيارات من محطات الحماية التابعة للإدارة العامة، والحال أن هذه السيارات جاءت في نطاق مشاريع مكافحة الجراد وهي دائما على ذمة هذا البرنامج، وسنحتاج لها حتما قريبا لان معركتنا مع الجراد قادمة لا محالة (إمكانية ضعيفة خلال أسابيع وإمكانية كبيرة جدا خلال أشهر)،

14 - لقد كثر في الأيام الأخيرة التشكيك في أدائي كمدير عام من قبل أطراف داخل الإدارة العامة وأخرى من الوزارة، ولست أدري هل النقاط المذكورة أعلاه تجمّعت بالصدفة أم بفعل فاعل؟ ويبدو أن الهدف هو الدفع إلى تعيين مدير عام جديد من بين الإطارات الحالية أو التي كانت في الإدارة العامة سابقا، وأنا متأكد أن أي واحد من هؤلاء، سيقوم بعد تسميته، بتصفية حسابات قديمة مع بعض إطارات وأعوان الإدارة العامة،

15 - رغم كل محولات التشكيك والضغوط عليّ، أنا أعتبر أنني أعطيت كل جهدي وطاقتي (12 ساعة عمل بالمكتب يوميا) على حساب عائلتي وصحتي لتحسين أداء الإدارة العامة، وأنا لا أريد لها إلا الخير والتقدم لأنها الواجهة (Vitrine) الفلاحية لتونس بالنسبة إلى الخارج.

سيدي الوزير،

إنني أقدم لكم مطلب استقالتي لأنني لا أريد أن أتحمل مسؤولية فشل الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية في مهامها بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها والمذكورة أعلاه في 15 نقطة. سيدي الوزير، يبقى رجاءي الوحيد من سيادتكم هو تعييني بخطتي الأصلية (أستاذ تعليم عال) بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس، لأنني مستقر مع عائلتي نهائيا بتونس العاصمة، ولم يعد لي أي ارتباط بمدينة الكاف التي جئت منها في سبتمبر 2008.

وتفضلوا سيدي الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير، والسلام.

المدير العام لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية
الامضاء: بوزيد نصراوي

الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية – 30 نهج آلان سافاري، 1002 البلفيدير - تونس
الهاتف 979 788 71، الفاكس 419 784 71، البريد الإلكتروني :bo.dgpcqpa@iresa.agrinet.tn

- 2015: شهادة من وزير الفلاحة الأسبق -

تونس، في 2 فيفري 2015

شـــــهـــــادة

إني المُمضي أسفله محمد بن سالم، وزير الفلاحة الأسبق، أشهد بأنني قُمت في شهر نوفمبر 2012 بإعفاء السيد بوزيد نصراوي من مهامه كمدير عام لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية وذلك في إطار التداول على المسؤولية وليس أبدا لأسباب تأديبية. ولقد نقلته، بطلب منه، من المدرسة العليا للفلاحة بالكاف إلى المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس وأذِنت بمواصلة تمتعه بامتيازات مدير عام خلال الفترة المسموح بها قانونيا وهي مدة سنة بعد الإعفاء.

الإمضاء

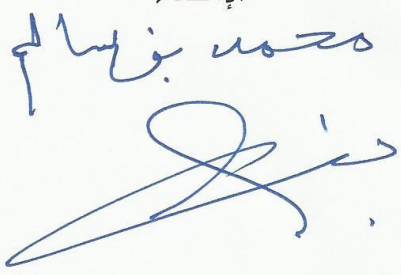

- 1996- 2014: أعمال مجانية وتبرّعات -

ECOLE SUPERIEURE
D'AGRICULTURE DU KEF
7119 LE KEF (Tunisie)
Tél. : (216) 78.238.038
(216) 78.238.138
(216) 78.238.238
Fax : (216) 78.238.338

المدرسة العليا للفلاحة بالكاف
7119 الكـاف (تونس)
الهاتف : (216) 78.238.038
(216) 78.238.138
(216) 78.238.238
الفاكس : (216) 78.238.338

http://www.iresa.agrinet.tn/esak
esak@iresa.agrinet.tn

N°807

le Kef, Le 30 AVR 2014 الكاف، في

ATTESTATION

Prof. Bouzid Nasraoui était Directeur de l'Ecole Supérieure d'Agriculture du Kef (ESAK) entre 1994/95 et 1999/00 puis entre 2003/04 et 2007/08. Depuis 1996 et sur instruction du Président de l'Institution de la Recherche et l'Enseignement Supérieur Agricoles, les Directeurs des établissements d'enseignement supérieur agricole n'étaient plus payés pour les cours qu'ils dispensent en-dessous de leurs quotas. Ils avaient le choix entre dispenser ces cours gratuitement ou faire appel à des enseignants vacataires et les payer. Depuis 1996/97, Prof. B. Nasraoui a dispensé tous ses cours théoriques gratuitement et n'a jamais fait appel à des vacataires pour ces cours qui sont :

- Pour le Cycle Ingénieur :
  - Mycologie (20 heures/an),
  - Phytomycologie (20 heures/an),
  - Maladies Fongiques (20 heures/an),
- Pour le Cycle Technicien Supérieur : Phytomycologie (20 heures/an).

Prof. B. Nasraoui a ainsi enseigné 80 heures/an en tant que Directeur/Maître de Conférences pendant 4 ans (1996/97 - 1999/00) et en tant que Directeur/Professeur pendant 5 ans (2003/04 - 2007/08). Ceci s'est traduit pour l'ESAK par un gain respectivement des montants de 7782,4 Dinars et de 10240 Dinars pour les deux périodes considérées, soit une somme totale de 18022,4 Dinars au profit de l'ESAK.

Cette attestation est délivrée à l'intéressé, sur sa demande, pour servir et valoir ce que de droit.

Le Directeur de l'Ecole Supérieure
d'Agriculture du Kef
Signé: Dr. Mokhtar MAHOUACHI

ECOLE SUPERIEURE
D'AGRICULTURE DU KEF
7119 LE KEF (Tunisie)
Tél : (216) 78.238.038
(216) 78.238.138
(216) 78.238.238
Fax : (216) 78.238.338

المدرسة العليا للفلاحة بالكاف
7119 الكاف (تونس)
الهاتف : (216) 78238038
(216) 78238138 :
(216) 78238238 :
الفاكس : (216) 78238338

http://www.iresa.agrinet.tn/esak
esak@iresa.agrinet.tn

N° 3146 عدد :

Le Kef, le 02 NOV 2012 الكاف في

ATETSTATION

Je soussigné, Prof. Mokhtar MAHOUACHI Directeur de l'Ecole Supérieure d'Agriculture du Kef atteste que Prof. Bouzid NASRAOUI a dispensé les cours suivants :

- **Lutte Intégrée** (14 heures) au profit des étudiants du Cycle Mastère de Recherche au cours de l'année universitaire 2011-2012
- **Mycologie (20 heures)** au profit des étudiants de la 1ère année du Cycle Ingénieur au cours de l'année universitaire 2012-2013
- **Phytomycologie (20 heures)** au profit des étudiants de la 2ère année du Cycle Ingénieur au cours de l'année universitaire 2012-2013

Tous ces cours ont été assurés d'une façon gratuite, ce qui a permis à l'école d'utiliser, à d'autres fins très utiles pour l'établissement, la somme de deux milles soixante treize dinars 600 millimes.

Cette attestation est délivrée, à l'intéressé, sur sa demande, pour faire valoir ce que de droit.

Le Directeur
Le Directeur de l'Ecole Supérieure d'Agriculture du Kef
Signé: Dr. Mokhtar MAHOUACHI

République Tunisienne

Ministère de l'Agriculture

Institution de la Recherche
et de l'Enseignement Supérieur Agricoles

Ministère de l'Enseignement Supérieur,
de la Recherche Scientifique
Université de Sousse

Institut Supérieur Agronomique de Chott Mériem

INSTITUT SUPERIEUR AGRONOMIQUE
DE CHOTT - MERIEM
29 OCT 2012
DEPART
N° 1422

ATTESTATION

Je soussigné le Directeur des Etudes de l'Institut Supérieur Agronomique de Chott-Mariem atteste que Mr BOUZID Nasraoui Professeur d'Enseignement Supérieur Agricole a réalisé bénévolement le Cours « Epidémiologie et Lutte Biologique » pour les étudiants de la 1ère Année Mastère Protection des Plantes et Environnement suivant le tableau ci-dessous indiqué:

Année universitaire	Cours	TD	TP
2011-2012	10H	-	-

Cette Attestation est délivrée à l'intéressé pour servir et valoir ce que de droit.

Le Directeur des Etudes

Khemais KRAIEM

Adresse : BP 47, 4042 Chott Mériem (Sousse) العنوان : ص ب 47, شط مريم (سوسة)
Tel : 216 7 3 327 544 – 216 73 327 546 الهاتف : fax : 216 73 327 591 فاكس:

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحـــــة
الإدارة العامة للمصالح الإدارية و المالية
إدارة المصالح المالية
الإدارة الفرعية الإذن بالدفع

تونس في.....05. فيفري 2013

شهـــــــــــــــــــادة

يشهد وزير الفلاحة أن الخصم بعنوان المساهمات التطوعية تم تبعا لمقتضيات الفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2012 والمتعلق بإحداث مساهمات ظرفية تطوعية لفائدة ميزانية الدولة، وطبقا للأحكام الأمر عدد 472 لسنة 2012 والمؤرخ في 2 جوان 2012 ، وعلى الفصل 3 منه على المرتبات والأجور :

السيـــــــــــــد : بوزيد النصراوي

المعرف الوحيـــد : 0027981264

الرتبة أو الصنف : أستاذ التعليم العالي الفلاحي

الخطـــة الوظيفية : مديـــــر عـــــــام

مكـــــان العمـــل : الإدارة العامة لحماية و مراقبة جودة المنتجات الفلاحية

مبلغا جمليـــا قدره : 569,086 د و بإقتطاع شهري بما قيمته 81,298 د

بداية من شهـــــــر: أكتوبر 2012 إلى شهر أفريل 2013

سلمت هذه الشهادة للمعني بالأمر للإدلاء بها لدى من يهمه الأمر.

عن وزير الفلاحة
مدير المصالح المالية
نور الدين خضر

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة

REPUBLIQUE TUNISIENNE
Ministère de l'Economie et des Finances

EMPRUNT NATIONAL 2014

Emis par appel public à l'épargne
Décret n° 2014- 1323 du 22 avril 2014

Catégorie	Valeur Nominale	Durée	Franchise	Amortissement	Taux d'intérêt par an
A (*)	10 DT	5 ans	1 an	Constant à partir de la deuxième année	5,95%
B	100 DT	7 ans	2 ans	Constant à partir de la troisième année	6,15%
C	100 DT	10 ans	2 ans	Constant à partir de la troisième année	6,35%

(*) La catégorie A est réservée aux personnes physiques.

BULLETIN DE SOUSCRIPTION N° .....

Je soussigné :

Nom et Prénom : NASRAOUI Bouzid Pièce d'Identité : 08603469

Adresse : INAT, 43 Av. Charles Nicolle 1082 Tunis Mahrajène

Agissant pour le compte de : Moi-même [X] Mandant [ ]

Identité du mandant :
Nom et Prénom ou Dénomination sociale : .....
RC / CIN.....
Adresse :.....

Déclare (ons) souscrire: [1]

[X] .....Obligations nominatives de l'emprunt obligataire « EMPRUNT NATIONAL 2014 Catégorie **A**
[ ] .....Obligations nominatives de l'emprunt obligataire « EMPRUNT NATIONAL 2014 Catégorie **B**
[ ] .....Obligations nominatives de l'emprunt obligataire « EMPRUNT NATIONAL 2014 Catégorie **C**

Ces obligations seront déposées chez .....[2]

En gestion libre [ ] En Compte géré [ ]

Les intérêts courus entre la date de souscription et de libération pour le compte du Trésor et la date de jouissance fixée pour le 20 juin 2014 seront décomptés et payés aux souscripteurs à cette dernière date.
Ces obligations portent jouissance unique en intérêts à partir du 20 juin 2014 et sont :
-Remboursables annuellement à raison de 2.5 dinars par obligation à partir de la deuxième année, soit le un quart de la valeur nominale majoré des intérêts annuels échus, pour la catégorie A
-Remboursables annuellement à raison de 20 dinars par obligation à partir de la troisième année, soit le un cinquième de la valeur nominale majoré des intérêts annuels échus, pour la catégorie B
-Remboursables annuellement à raison de 12.5 dinars par obligation à partir de la troisième année, soit le un huitième de la valeur nominale majoré des intérêts annuels échus, pour la catégorie C

Je (nous) reconnais (sons) avoir pris connaissance des conditions d'émission de l'Emprunt National 2014. Sur cette base, j'ai (nous avons) accepté de souscrire aux nombre et forme d'obligations ci-dessus indiqués.

En vertu de tout ce qui précède, je (nous) verse (ons) **la somme** de (en toutes lettres) 5 actions de 10 D (Cinquante Dinars) représentant le montant des obligations souscrites.

- en espèces ( )
- par chèque ( ) N°.....du .....tiré sur : ..... Agence : .....
- par virement (X) en date du 14-5-2014 effectué sur mon (notre) compte N° 013 007 040 75/9 Ouvert à ... B.H

L'organisme chargé de recueillir les souscriptions
Signature et cachet

Fait en double exemplaires dont un en ma possession
A Tunis le 14-5-2014

« lu et approuvé »
Signature

[1] Cocher la case correspondante [2] Indiquer le nom du dépositaire [3] remplir la ligne appropriée

بنك الإسكان
BANQUE DE L'HABITAT

أمر بالتحويل
ORDRE DE VIREMENT

Le 23 03 2016 في

يخصم من حسابي المذكور أسفله
Par le DEBIT de mon / notre compte ci-dessous

رقم الحساب
Compte N° 013 1007 0407 59

لصاحب (ت)ـه
Ouvert au nom de M Nasraoui Raziel

أرجو تحويل مبلغ مالي قدره
Je vous pris de bien vouloir virer la somme de

Code 15043

SOMME EN LETTRES المبلغ بلسان القلم
Cinquante dinars

EN CHIFFRES بالأرقام
50,000

لفائدة السيد(ة) Fonds Lutte contre le terrorisme
En faveur de M.

البنك Banque La poste

الفرع Agence

معرف الهوية البنكية RIB
17 00 0000 000 0193 0095

للتحويلات الدائمة
Pour les virements permanents :

التواتر Périodicité

تاريخ البداية Date début

تاريخ الإنتهاء Date fin

السبب Motif

إمضاء الأمر بالتحويل
Signature du Donneur d'ordre

إمضاء المراقب
Signature du Contrôleur

BANQUE DE L'HABITAT
Agence Alain Savary
23 MARS 2016
Sous Réserve de Vérification

RIB

Voir verso 4

18 شارع محمد الخامس 1080 تونس
18, av. Mohamed v 1080 Tunis
Tél. : 71 126 000 الهاتف :

لنبني المستقبل
Bâtisseur de l'avenir

- 1981: تعليق تلفزي حول تشويه المقاومة الفلسطينية من قبل الغرب -

الطريق الجديد

للنضال في سبيل الديمقراطية والتقدم والاشتراكية

السبت 8 صفر 1402 ـ 5 ديسمبر 1981 ـ السنة الاولى ـ العدد : 10

ATTARIK EL JADID - PREMIERE ANNEE - N°10

PRIX ENFRANCE 3,5 FF

الثمن 200 مليما

في هذا العدد

- المعلمون في مائدة مستديرة ص10
- على أرصفة ميناء حلق الوادي ص7
- الجزائر : حزب الطليعة والإشتراكية يد عوالى الوحدة ص12

في الثقافة 15

أزمة المسرح التونسي II

قلت في عدد سابق ان أسباب تعثر المسرح في تونس هو نتيجة لعوامل متداخلة يبدو من الشطط والحيف معا تقديم واحد منها عن الاخر ، فللمحيط الثقافي العام القائم في الساحة عندنا قسط من المسؤولية عن تعثر المسار المسرحي لا يقل أثرا عن مسؤولية سائر الاطراف الاخرى المعنية بشؤون المسرح من مؤلفين ومخرجين وممثلين وجمهور ، وهي أطراف تتأثر بالمحيط الثقافي العام بقدر ما تؤثر فيه . وان هذا التفاعل العميق بين هذا المحيط وتلك الاطراف يحتم في رأيي أن يكون الخوض فيه خاتمة هذا الحديث ، ولابدأ بالاشارة الى دور الاطراف التي تتعامل مباشرة مع المسرح وتمارس ، بشكل أو باخر ، مظهرا من مظاهر نشاطه .

ان النزوع الى السهولة والتراجع أمام الآثار المسرحية القيمة خوفا من الاخفاق في انجازها على الخشبة أو عجزا من الوجهة البشرية أو المادية عن التصدي لها انجر عنهما بروز ظاهرتين كان لهما انعكاس سلبي على نمو المسرح في تونس . فالظاهرة الاولى ، وهي الاخطر ، تتمثل في الانكماش الذي ما انفك أمره يتفاقم لدى القلة من المؤلفين المسرحيين التونسيين التي ظهرت في الستينات وشكلت رغم تواضع حجمها نواة ايجابية كان من المنتظر ان يتكاثف عددها ويزداد انتاجها غزارة . لقد ازورت اليوم عن الانتاج بعدما رأت أن الجانب الوفير مما كتبت ظل مجمدا على الرفوف لان سيلا من النصوص يقال عنها انها « خفيفة » و « هادفة » جرفتها جرفا واستبدت بالفرق المسرحية ، هاوية كانت قدمه في فنيات الخشبة . التأليف المسرحي عمل ميداني أو لا يكون ، فلم لا يكون الممثل هو المخرج والمؤلف في نفس الوقت ؟ وتسربت الطريقة وصادفت هوى في نفوس الكثيرين ، واختص بعضهم بالكتابة لهذه الفرقة أو تلك ، واختصت بعض الفرق بهذا المؤلف أو ذاك ، والفرقة في قبضة كاتبها الذي هو في الوقت نفسه مخرجها وممثلها الالمع . واذا ما أعوزت « الكاتب » حيلة فله في « التأليف الجماعي » خير مخرج ، وفي تصنيف « اللوحات » أفضل مسلك . أما اللغة والاسلوب فآخر ما يشغل باله ، أفلا يجب أن يكون المسرح ناطقا بلغة الجماهير ؟

التعامل مع الواقع عسير دقيق ، وانتهاج « الهدفية » ليس سهولة ولا ارتجالا يعتمد « التلميس » والتملق للقاعة واستجداء تصفيقها ، والانتصار للغة الجماهير ليس اسفافا ، والواقعية خلق فني جديد للواقع .

هذا في مستوى النص الذي كثر التجني عليه ووقع الافراط في الحد من قيمته وأصبح عند الكثيرين ممن يتوهمون القدرة على التجديد مجرد « تعلة » ينطلق منها العمل المسرحي . كلمة حق لا يملك طاقة التدليل عليها الا الافذاذ في الاساليب التعبيرية الركحية ، والافذاذ في هذا المجال قلة .

أما الانجاز الركحي لتلك التآليف ، فردية كانت أو جماعية في شكل مسرحيات مهيكلة أو لوحات مجمعة ، فالحديث عنه يجرني الى الخوض فيما يعتري العروض المسرحية عندنا في الكثير من الاحيان ، من مظاهر الذبذبة

تعليق تلفزي :

فرانك سربيكو عدوّ "الإرهاب"

ان المتتبع لسلسلة « فرانك سربيكو » وكل المسلسلات الامريكية بصفة عامة لا بد وأن يدرك كل الطرق والاساليب التي تستعمل في هذا النوع من السينما ، حتى تعطي صورة عن أمريكا وكأنها بلد الحرية والعدل والتعاطف بعيدة كل البعد عن أي اضطهاد أو استغلال أو صراع طبقي ، ان هذه المسلسلات وكذلك السينما الامريكية عموما ـ تظهر المسؤولين في الحكم في مظهر العقلاء العادلين الطيبين الذين لا هم لهم الا السهر على تقديم بلدهم وراحة مواطنيهم بدون أي مكر أو سيطرة أو استغلال للجماهير الكادحة ، كما تعطي للبوليس ـ الذي لا يعدو أن يكون سوى جهاز قمع واضطهاد ـ صورة المحافظ على الامن ، الساهر على راحة الناس ، الذي يضحي حتى بحياته في سبيل مقارعة التطرف والارهاب .

ان ادارك هذه الامور ليس من الصعب ، خصوصا وأن المسؤولين عن تلفزتنا التونسية ما انفكوا يمدوننا ، وبكل سخاء ، بهذا النوع من السينما المشوهة ، ظنا منهم أن النظارة ليسوا الا أناس بسطاء سذّج لا يفهمون حقيقة ما في الامر .

لقد تتبعت ـ وبكل مرارة ـ حلقة يوم السبت الماضي 21 نوفمبر 1981 ، التي تصور بعض الثائرين في مظهر مجموعة من الشباب المراهق الذي لا هم لهم سوى حمل السلاح للتقتيل والارهاب وبث الرعب في قلوب الناس ، بينما يظهر « فرانك سربيكو » في صورة المتصدي الشجاع لهذا التطرف والمضحي بكل ما لديه في سبيل انقاذ حياة المواطنين الابرياء ولم تقف المهزلة عند هذا الحد ، بل تواصلت وكان الادهى والامر من كل هذا ، محاولة الجمع بين هذه المجموعة الخيالية وفلسطين والثورة الفلسطينية ـ ان الهدف من هذه المحاولة ، هو اعطاء نفس الصورة المغلوطة عن المناضل الفلسطيني ، الثائر الشريف من أجل أرضه وحريته وكرامته الوطنية .

ان ما شاهدناه في هذا المسلسل الامريكي ، ليس في الواقع الا صورة حية عن الاستعمار الثقافي الذي يعاني منه شعب تونس الطيب ولا يزال ، ما دام هنا من يتعامل مع أمريكا ويعمل لها ، معتبرا اياها صديقة ، بينما هي في حقيقة الامر العدو الاول لكل الامة العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الذي يمثل الجبهة الصدامية في هذا الصراع المرير مع الامبريالية الامريكية ورأس حربتها الصهيونية ..

نصراوي أريانة ـ

تكريم ثقافي

« الطريق الجديد » هي جريدتكم .. جريدة العمال والمثقفين ، جريدة الشباب من طلبة وتلامذة وعمال وغيرهم ... وباختصار هي جريدة المواطن التونسي الذي سلب من صوته ... هذا ما تقوله رسائلكم العديدة الينا ولكن للاسف لا نستطيع نشر كل ما يردنا منكم خاصة لضيق المجال ، وانما ننشر ما نستطيع نشره من رسائلكم في مختلف أبواب الجريدة بحسب مواضيعها ونحوصل بعضها الاخر أو نشير اليه على الاقل وهذا ما سنفعله في الركن الثقافي بين الحين والحين ...فاهلا بكم معنا على الطريق الجديد لنواصل المسيرة معا من أجل تغيير مختلف مجالات حياتنا التونسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،

ريحوك أملوك فرحوك

□ وكتب لنا الاخ منذر البجاوي من باجة بقصيدة اخترنا لكم منها قوله :

ياوردة لم تقطف
لاجل عينيك أمتطي الدرب الجديد
وأركب البحر ولا أنثني
عن عالم أهدابك الادغال
يا واحة ...

- 1982: المطالبة بتكوين هندسي على مدى 5 سنوات (مهندس أول) -
* تمت الاستجابة لهذا المطلب في أوائل التسعينات *

الطريق الجديد

للنضال في سبيل الديمقراطية والتقدم والاشتراكية

PRIX ENFRANCE 5,5 FF — السنة الأولى – العدد 14 — ASTRIK EL JADID – PREMIERE ANNEE – N°14 — السبت 6 ربيع الاول 1402 ـ 2 جانفي 1982 — 200 مليم

1982 ؟:

بقلم : أحمد ابراهيم

غير أنه ليس من باب التهويل والافراط في التشاؤم التنبيه الى أن السلبيات التي تراكمت باستمرار أسلوب

ليس من باب المجازفة والافراط في التفاؤل نعت حصيلة النضالات التي خاضتها الجماهير في الحقلين السياسي

الشباب ... مشاكل ... آفاق 10

ماهيَ الاسبَاب الحقيقية لاضرابَ طلبة المعهَد القومي للفلاحة

اثار الخبر الذي نشرناه في عددنا الثاني عشر حول الاضراب الامتناهي الذي شنه طلبة المعهد القومي للفلاحة ردود فعل متنوعة فورد علينا توضيح من مدير المعهد ينفي فيه ما جاء من اخبار حول المطالب الذي تقدم بها الطلاب . ورفعا لكل التباس نذكر المصدر الذي استقينا منه معلوماتنا وهو لائحة وقع تعليقها في مختلف الكليات وممضات من طرف « هيئة الاضراب » . كما وردت علينا رسالة من طالب من نفس المعهد يفسر فيها ما هي الاسباب الحقيقة . في نظره . لاندلاع الاضراب . واذ ننشر هذه البيانات كاملة لتمكين الراي العام من التعرف على وجهات النظر المختلفة فاننا بدورنا نوضح اننا نساند كل التحركات الطلابية المشروعة اعتبارا لما يعانيه الطلبة من مشاكل مادية وتعليمية نتيجة السياسية الانتقائية واللاشعبية المتوخات في كافة مراحل التعليم الا اننا سنبقى دوما حريصين على القيام بدورنا الاعلامي كاملا دون استعطاف او استمالة اي طرف كان ودون اعتماد مبدا « انصر اخاك ظالما او مظلوما » .

رسالة من طالب : معاناة لوضع متأزم

ان المتتبع لتطور الاوضاع بالمعهد القومي للعلوم الفلاحية بتونس لا بد وأن يتساءل عن الظروف التي أدت الى شن اضراب من قبل طلبة هذا المعهد منذ نهاية العطلة الماضية ثم قرار الادارة بتعطيل الدروس . ان المطالب الملحة التي أدرجها الطلبة في لائحتهم منذ بداية السنة ولجوئهم للاضراب كاخر حل ، ليترجم عن تراكم لازمات عديدة منذ مدة بعيدة . فالاعتقاد السائد هو أن أساس المشكلة يعود الى نوعية الدراسة من حيث الكم والكيف . فالكل يعرف ان الدراسة بالمعهد تبدأ بسنة دراسية تحضيرية شديدة الاكتظاظ ، تكاد تتساوى مع سنتين دراسة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية في نفس الوقت وهو أمر مرهق جدا للطلبة يفسر النتائج الضعيفة للامتحانات ، تاركا المجال واسعا للادارة لتطبيق سياسة الانتقاء بدعوى الحفاظ على المستوى . أما السنة الثانية التي تعتبر سنة أساسية في تكوين المهندس . فهي تضم عددا كبيرا من المواد ، 23 مادة ليست صالحة كلها صالحة لبعض الاختصاصات وفي الوقت نفسه اعطاء وقت كاف للتخصص 3 سنوات .

ـ دمج السنة الاولى مع الثانية كسنتين أساسيتين يعقبهما تخصص يمتد من السنة الثالثة الى سنة خامسة تنتهي بمنح الطالب شهادة مهندس أول ، كما هو الشأن بالنسبة لبعض المعاهد في بعض الدول الاجنبية .

كل هذه الاقتراحات يمكن أن تعتمدّ لتحسين الوضع في المعهد خصوصا اذا شارك ممثلون عن المهندسين القدامى في البرمجة الدراسية نظرا لتجربتهم الثمينة التي يكتسبوها أثناء عملهم . هذا اذا أريد حقا القيام بعمل ايجابي ، يخلص الطالب من التخبط في التعقيدات المفتعلة ، ويفتح له أفقا اوسع يمكنه من النظر بأكثر عمق في مشاكل وطنه وشعبه ، والمساهمة في ايجاد الحلول لها . أما اذا أريدَ تعقيد المشاكل وتأبيد الازمات لدفع الطلبة في هوامش لا فائدة من ورائها قصد السيطرة عليهم وقمعهم واضطهادهم فذلك أمر سيوكله التاريخ الى القوى الحية لهؤلاء الطلبة التي سوف لن تبقى مكتوفة الايدي .

ب ـ ن ـ أريانة

« التعسف » الذي يسمح بممارسته القانون الداخلي للمعهد فانه لم يسبق التعبير عنه من طرف الطلبة حيث لم يرد قط ضمن المطالبات التي سبق لهم أن تقدموا بها للادارة .

وعلاوة على ذلك فان مراجعة القانون الداخلي وقع ادراجها ضمن برنامج عمل شامل يهدف الى اصلاح وتطوير النظام التكويني برفته وقد تمت المصادقة على الشروع في هذا العمل في نطاق المجلس العلمي للمعهد بحضور ممثلي الطلبة وتم ذلك في تاريخ 4 نوفمبر 1981 !

مدير المعهد
عبد الرحمان جراية

لائحة

من طلبة المرحلة الثانية رياضيات

نحن طلبة المرحلة الثانية رياضيات (M3 M4) المجتمعون اليوم 24 – 12 – 81 بصفة تلقائية لدراسة مشاكلنا المادية التي كانت ولا تزال معرقلا وحاجزا أمام مسيرتنا الدراسية ، نذكر بصفة خاصة منها :

– الوضع المتردي الذي نعيشه لا كتبة المركزية .
ـ الافاق العملية التي تبان موصودة في وجه جل الطلبة .
– الوضع الحالي المتردي للتعليم العالي با
نعلن
وتردي
ادى الى
ملحوظة
في مجمل
نطالب

1) تن
طلبة وأ
لمناقشة
العلم بك
2) تن
أخيرا مر
مشروع
3) تن
تتكون مر
المكتبة .
الادارية و
هذه السنة

الفروع
4) تم
(ies
الطلبة منا
ونحن
رد الادار
للذود عنه
الاشكال ال

توضيح من مدير المعهد القومي للفلاحة

بعد اطلاعنا على ما ورد بالعدد الثاني عشر من جريدتكم تحت عنوان اضراب لا متناهي بالمعهد القومي للعلوم الفلاحية فاننا رأينا من الواجب أن نحيطكم علما بالتوضيح التالي وذلك مساهمة منا في تصحيح المعلومات الواردة في هذا الفصل والمتعلقة بالوضع السائد بمعهدنا منذ عدة أسابيع .

أولا : لا وجود لشروط جديدة للنجاح حيث أن المعدل المطلوب للارتقاء في المواد التطبيقية لم يمسه أي تغيير وهو 20/10 كما ينص على ذلك القانون الداخلي .

اما في ما يخص معدل 20/12 فهو مخصص لاعفاء الطلبة المتحصلين عليه من الامتحان .

ثانيا : أما فيما يخص مسالة تكثيف الامتحانات فان الامر يتعلق بصفة أدق ببرمجة الامتحانات دون زيادة فيها ولا تغيير فالمقصود هو ادراجها في جدول زمني يقع في شانه الاتفاق مسبقا بين الادارة والاساتذة مع مراعاة اقتراحات الطلبة .

ثالثا : فيما يتعلق بموضوع

كل سنة عددا من الطلبة من كلية العلوم للدخول مباشرة في السنة الثالثة . أما هذه الاختصاصات (علم الفلاحة ، الهندسة الريفية ، علم الصيد البحري) فهي لا تدرس الا في السنة الثالثة والرابعة ، وهي مدة قصيرة لا تكفي لتكوين اختصاصيين ممتازين في كل واحد من هذه الميادين ونتيجة كل ذلك هو تكوين مهندسين يلمون من كل علم بطرف دون التعمق كثيرا في أي واحد منها .

ان هذا الوضع المتعفن وكل المشاكل الهامشية التي تنجر عنه ، هو السبب الاساسي في الازمات التي يمر بها المعهد منذ سنوات ، وسيمر بها مستقبلا ان لم يقع العمل على معالجة المسألة بكل جدية وهذا لن يتحقق الا بالعمل قبل كل شيء على خلق قانون أساسي . كما هو الشأن بالنسبة للمدرسة القومية للمهندسين بتونس . يحفظ للطالب حقوقه ويقيه من كل تغيير في البرامج بعد أن تكون قد وضعت على أسس صحيحة ، والراي السائد في خصوص هذه البرامج يتمحور حول أحد الحلين التاليين :

ـ تخفيف المواد بالسنة الاولى حتى لا تكون عنصر تكبيل للطالب ، ثم بدأ الاختصاص منذ السنة الثانية حتى يمكن تجنب دراسة الكثير من المواد الغير

- 1982: مقالة حول المقاومة الفلسطينية -

الإتجاهات الطلابية تدلي بآرائها حول الأزمة بالجامعة

ص 8 و 9

الوحدة

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد للظلام ان ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

لسان حركة الوحدة الشعبية

EL WAHDA N° 27 — Prix : 3.50 FF Samedi 10 4/1982

الوحدة : السبت 16 جمادى الثانية 1402 — 10 افريل 1982 — العدد 27 — السنة الاولى — الثمن 200 م

بعد انتفاضة يوم الأرض :

لا بديل لفلسطين عن البندقية

نقف اليوم في ذكرى يوم الارض لنحلل ونعيد تاريخنا بكل نكساته وانتصاراته ، ونقيم بعمق حاضرنا بكل سلبياته وايجابياته ، حتى نستطيع ان نتسلح بالطريقة التي تكفل لنا مواجهة المستقبل ووضعه الى جانبنا .

ان تحليل نشأة الصهيونية لابد وان يمر بتحليل ظهور الراسمالية الاستعمارية ، حيث اننا اذا راجعنا التاريخ قليلا نجد ان هذه الراسمالية قد ركزتها البرجوازية منذ ان استولت على الحكم خلال القرن 18 بعد ان هزت اوروبا ثورة اجتماعية صناعية كبرى وبدا الراسمال — وخاصة منه الصناعي — يتراكم الى ان وصل حد الاختناق ، ولم يجد من بد الا في البحث عن متنفس له خارج بلاده . وكانت تلك اشارة بانطلاق البورجوازية الاوروبية في سباق نحو اكثر ما يمكن من المستعمرات ، وفي هذا الخضم نفسه نشأت الحركة الصهيونية . فان نظرة متعمقة الى تاريخ القضية الفلسطينية اذا ، يعيدنا الى القرن الماضي حيث كانت اغلب الشعوب العربية لم تستيقظ بعد من سباتها العميق الذي جرتها اليه عصور الانحطاط ، وفي نفس الوقت ترزح تحت نير الاستعمار التركي المتداعي — في ذلك الحين **كانت الحركة الصهيونية تنمو وتترعرع تحت مظنه الراسمالية الغربية** التي وجدت فيها سندا هاما في تحقيق مراميها الاستعمارية . لقد كانت الصهيونية وقتها تدعي بان الناس الذين يعتنقون الديانة اليهودية يكونون امة واحدة، وان دينهم وعدهم بالعودة الى ارض الميعاد في فلسطين بينما كان المستعمرون الاوروبيون يرون ان زرع جسم غريب داخل الوطن العربي سيحد من اي تقارب بين شعوب هذا الوطن وسيعزز قواعدهم الاستعمارية ويثبتها . وما ان اطل هذا القرن حتى ظهر هذا التحالف الصهيوني الاستعماري واقعا ملموسا تتوج في سنة 1917 بوعد بلفور وزير خارجية بريطانيا آنذاك بالعمل على تكوين دولة للصهاينة . لقد نجح وعد بلفور في تحقيق منعرج خطير في تاريخ فلسطين وكل الامة العربية ، فبدات هجرة العصابات الصهيونية من كل اطراف الدنيا الى فلسطين لتفتك باراضيها وترهب شعبها باشراف ومساعدة الاستعمار البريطاني . كما اخذ الامبرياليون الغربيون يحيكون الخطط والحيل للحصول على **هيئة قانونية** تشرع قيام الدولة المنتظرة، وفعلا تحقق ذلك سنة 1947 حين اعلن عن تقسيم فلسطين الى دولة عربية واخرى يهودية .

ان كل هذه التحديات المصيرية وقعت بالرغم عن العالم العربي الذي لم تكن موازين القوى لصالحه ، اذ كان مقسما ممزقا الى دول عديدة تحت مستعمرية المباشرين : فرنسا وبريطانيا هذا ولم يمض المخاض سنة واحدة : 1948 ، حتى وهزمت الجيوش العربية وولدت الدولة الصهيونية ثم ارتحل الاستعمار البريطاني بعد ان اطمان على تنصيب حليفته. ان هذا العمل المتقن والتنسيق الكامل بين قادة الصهاينة والراسماليين الاستعماريين

←

الوحدة 10 افريل 1982 : ص 14

لا بديل لفلسطين عن البندقية

←

لم يقابل بعمل جماعي موحد من قبل الوطن العربي الذي كانت حركاته الوطنية لم يشتد عودها بعد .

اما اذا عدنا قليلا الى الوراء ، فاننا نجد ان الاستعمار الذي فرضته الراسمالية الغربية قد بدا يحس ، بعد فترة زمنية من تواجده ، **بانه لن يستطيع** ان يعمر طويلا **بطريقته** المباشرة . **وكان ظهور اولى** حركات التحرر في مطلع القرن العشرين تنبئ بمستقبل مظلم لهذا الاستعمار . وما ان انتهت الحرب الامبريالية العالمية الثانية حتى اصبحت نهاية الاستعمار امرا مفروغا منه . وهنا تبين للغربيين أن الصهيونية هي فعلا بديل ، اذ تستطيع ان تلعب دور استعمار استيطاني يحذف في شكله عن الاستعمار السابق، والى جانب هذا الحل ، **تعمد الاستعمار الى تدوير في الشكل بتحوله من مباشر الى غير مباشر مع تنصيب بيادق في السلطة تخلفه وتحافظ على كل مصالحه التي تتمحور حول استخراج المواد الخام واستعمال يد عاملة بخسة الثمن وخلق اسواق لترويج البضاعة..** وكانت هذه العملية ناجحة في اغلب المستعمرات حيث اجهز على كل الوطنيين الحقيقيين .

لقد ساعد بروز **الولايات المتحدة الامريكية وتسلمها زعامة العالم الراسمالي في تركيز طريقة الاستعمار غير المباشر** وفي ترسيخ الكيان الصهيوني في فلسطين ، اذ انه في الحالة الاولى يمكن لها التدخل ومزاحمة الامبرياليات الغربية الاخرى ، كفرنسا وبريطانيا ، في مستعمراتها وهو امر يصعب جدا اذا كان الاستعمار مباشرا ، اما في الحالة الثانية فان **خلق دولة للصهاينة في قلب العالم العربي يمكنها من السيطرة عليه بترويض واجهاض كل حركاته المعادية ، كما تقربها من المنابع الغنية بالنفط ،** وتسمح لها في نفس الوقت بمراقبة كل تحركات المعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السفياتي .

ان القضية الفلسطينية هي ، اذا ، ذات بعد عالمي ، ومع السنين بدات تتعقد اكثر فاكثر ، فمن مشكلة شعب فلسطيني سنة 1947 و 1948 الى مشكلة اراض عربية محتلة اخرى سنة 67 و 1973 الى مشكلة الازمة اللبنانية منذ بعض سنوات . ولكن وبالرغم من كل هذه التعقيدات ، وبالرغم من هذا الوضع القائم ، **فان انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة احدث منعرجا حاسما**، بدا يعمل على تغيير موازين القوى فيرفع الثائر الفلسطيني بندقيته في وجه العدو الصهيوني سنة 1965 ، عبر عن ان الشعب الفلسطيني قد قال كلمته الفاصلة : انني انا القضية ، ولن انتظر منذ اليوم نجدة الشعوب العربية الاخرى ، هذه الشعوب المجزاة ، التي ترزح غالبيتها تحت وطاة استعمار غير مباشر ، لا يقل اهمية عن الاستعمار الاسرائيلي .

ان في ظل هذه الظروف المصيرية ، يتجلى انه **لابديل للشعب الفلسطيني عن البندقية لتحرير وطنه** ، وليس على المتشككين والمشككين في هذا المجال ، الا مراجعة التاريخ في **الجزائر وفي الفيتنام** ، كما انه على بقية الشعوب العربية ان تساهم من مواقعها في النضال ضد الامبريالية والصهيونية وكل اذنابهما من خونة متامرين ، وذلك للعمل على تخليص وطننا العربي ، هذا المارد المكبل الذي ما زالت طاقاته الكثيرة **تهدر لفائدة طبقات قليلة في الحكم متحالفة مع الاستعمار على حساب مجموع الطبقات الشعبية الكادحة .**

نصراوي — اريانة

- 1982: مقالة حول الحركة الطلابية -

الوحدة

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد للظلام ان ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

لسان حركة الوحدة الشعبية

الوحدة : السبت 30 جمادي الثانية 1402 – 24 افريل 1982 – العدد 29 – السنة الاولى – الثمن 200 م

EL WAHDA N° 29 — Prix 3,50 FF Samedi 24 Avril 1982

كومندوس آخر

ذكرت صحيفة الانباء الكويتية في عددها يوم 19 افريل ان السلطات الجزائرية ألقت القبض على فرقة كومندوس تضم 18 شخصا مسلحا داخل الاراضي الجزائرية ينتمون لجنسيات مغربية وجزائرية وتونسية.

البقية ص 14

وحرمتها.

2) يعتبرون ان **المسؤولية الاولى في تعفن الاوضاع بالجامعة ترجع أساسا الى سنوات طويلة من التحجر والعنف وكبت الحريات الديمقراطية في البلاد، والى الاساليب القمعية التي سلطت اثناءها على الحركة الطلابية ثم الى سياسة التهاون والارتجال في معالجة المشاكل المتراكمة.**

3) يؤكدون من جديد **ضرورة احترام قواعد الحوار الديمقراطي داخل الجامعة** وضمان حق جميع الطلبة مهما كانت اتجاهاتهم في التعبير عن آرائهم بكل حرية وفي **بناء اطار نقابي ممثل ومستقل** يدافع عن مصالحهم ويعبر عن مشاغلهم ويتوجهون بنداء ملح الى كافة الطلبة كي يتحملوا مسؤولياتهم ويعبروا عن رفضهم الصريح لاعمال العنف والارهاب في الجامعة وعزمهم على ايجاد مناخ طيب للدراسة وارساء علاقات سليمة بين فئات الطلبة وبين الطلبة والاساتذة مبنية على الحوار المتواصل والاحترام المتبادل حتى تقوم الجامعة بدورها الوطني في صالح الشعب.

4) يلحون على ضرورة ايجاد صيغ للتحاور البناء بين مختلف الاطراف المعنية بسير الجامعة قصد الوصول الى اتفاق حول قواعد التعامل التي يجب احترامها داخل المؤسسات الجامعية

حركتنا الطلابيّة ... الى أين ؟

منذ أيام والجامعة التونسية تعيش جوا من الصراع والعنف بين عدة تيارات سياسية، والمؤسف هو أن هذه المواجهات التي كثيرا ما تصل الى حد الصراع الجسدي، لا تخدم في نهاية الامر الا أعداء الحركة الطلابية. اليوم، وان تجمع كل التيارات على ان هذه الحركة الطلابية تتخبط في أزمة، فان اغلبها لا يشارك بنفس القدر في حل هذه الازمة، بل ان هناك بعض التيارات لا تعمل -موضوعيا- الا على تشتيت الطلبة وتابيد الازمة، وللقاعدة الطلابية كل الحق في ان تعتبر انه زيادة على الدور الاساسي الذي لعبه النظام في خلق الازمة، هناك عاملا اخرا يتمثل في عقم القيادة .

نقف ايلوم بعد أكثر من 10 سنوات منذ انقلاب قربة الذي قام فيه النظام بتنصيب طلبة دستوريين على راس الاتحاد العام لطلبة تونس، لنحلل الماضي ونقيمه حتى نتمكن من ايجاد طريقة صحيحة للسير في الحاضر والمستقبل.

لقد قاتلت الجماهير الطلابية انقلاب قربة 71 بالقاطعة التامة للهيكل النقابي المنصب ، وبرهنت تحركات سنة 72 وما بعدها بان الحركة الطلابية في تلك الفترة كانت تمثل حقا الطلائع النضالية. وكان اطار الهياكل النقابية المؤقتة من اكبر المكاسب التي حققتها هذه النضالات. ولكن كانت الضربات القاسية والمتتالية التي وجهها النظام لهذه الحركة، وسياسة تشتيت الكليات والمدارس العليا عبر انحاء كثيرة من البلاد، زيادة على قلة الخبرة ومحدودية التجربة في الصراع التي كانت تتسم بها القيادة الطلابية، كانت كل هذه العوامل قد تمازجت لتكون السبب في تقهقر شعبية الهياكل النقابية المؤقتة وتقلص اشعاعها عبر الجامعة التونسية.

في ظل هذا الوضع الذي بدات أفقه المسدودة تتراءى واضحة للعيان، كان لا بد من ظهور بديل اخر يلغي النظرة النقابية المحدودة ويعوضها بنظرة نقابية ذات بعد سياسي. ولكن سرعان ما زاغ هذا البديل عن هدفه، وطغى الجانب السياسي على الساحة وافرغ الحركة من محتواها النقابي . وهذا يعود أساسا الى الوضع العام الذي كانت تمر به البلاد في تلك الفترة والذي اتسم بتعاظم الدور الطلائعي النضالي للطبقة العاملة المحاصب بتصاعد قمع النظام لهذه الطبقة الكادحة ولنقابتها ولكل انواع المعارضة. في هذه الاثناء غاب الجانب النقابي للحركة الطلابية تاركا المجال لظهور فسيفساء من التيارات السياسية داخل الجامعة، سرعان ما طغت عليها الممارسات الحزبية الفوقية، مما أنتج نوعا من اللامبالاة لدى الطالب القاعدي الذي أصبح ينظر الى الحركة الطلابية بشيء من الشك الممزوج باليأس. ومن البديهي ان هذا الصراع الايديولوجي والسياسي بين التيارات ينجر عنه العنف اللفظي ويتوج في النهاية بالعنف الجسدي الذي تعيشه الان جامعتنا ، ولا فائدة هنا في التذكير بالمستفيد بهذا الوضع وبالخاسر فيه.

كل هذه التحليلات المقتضبة، تبين بان الازمة مازالت مستفحلة وان الخروج منها لا ياتي الا من صميم القاعدة الطلابية عبر افرازها لقيادة صحيحة ان التغيير لا ياتي الا عبر قيادة تجمع بطريقة جدلية بين العمل النقابي الديمقراطي والنضال السياسي المؤطر للجماهير الطلابية، وهذا عمل لا يمكن تجسيده الا داخل اطار نقابي كالاتحاد العام لطلبة تونس . ان وضعية التشتت السياسي التي تعيشها الجامعة اليوم لا تخدم الحركة الطلابية والخروج من الازمة هو واجب أكيد. ومبدأ الهياكل النقابية المؤقتة هو مكسب عظيم يمكن استغلاله، اذ ان الهياكل المنتخبة تمثل اطارا قياديا لمجموع الطلبة، وبالتحام هذه القيادة مع قاعدتها يمكن الشروع في العمل على فرض مؤتمر 18 خارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس، ولا يجب ان يؤخذ هذا المؤتمر على انه هدف، بل بالعكس سيكون نقطة انطلاق لنضال طويل وشاق. ففي هذا الاطار النقابي الديمقراطي ستكشف كل التيارات السياسية عن حقيقتها ويتبين الانتهازي منها من المناضل . حينئذ سوف لن تقاس وطنية اي خط سياسي بالكلام بل بالممارسة على ارض الواقع. وهذه المقاييس لا تعتمد الا على مدى تبني تيار ما لمشاكل الطلبة ومدى التحامه بالقاعدة ومدى تاطيره السياسي للجماهير. بهذا فقط سوف تستطيع الجماهير القاعدة الطلابية أن تختار وتلتحم مع الخط السياسي. الذي يمثل بحق مصلحتها كفئة لها دورها في الصراع الاجتماعي.

نصراوي – اريانة –

- 1984: المطالبة بقانون أساسي للبحث العلمي الفلاحي -

*** تمت الاستجابة لهذا المطلب في أواخر الثمانينات ***

سلبية لدى
لوضع حد
ط النقابي.
توجه الى
ي بمناسبة
اتحاد العام
هف الحس
نقل.
قع تدارك
وصلاح

يَغْدُو
ب

اعا حيا.
من البلاد
اف النقل
ن أهل
أعمارنا
ي يزدهر
نطالب
وليس لنا
أولا لاننا
يدي في
بعض
للسكك
بتنسيق
قس - أم
عطلت
الجنوب
الاوقات
ة جدا.
اوقفت
بين ام
الفارط
ن يقوم
وكان
الجريد
مناجم.
مستوى

بالشركة القومية للسكك ان يتدخلوا لتحسين ظروف النقل الحديدي وتطويرها في أوقات مناسبة تخدم مصلحة المواطن وتدُر بالنفع على الشركة حتى نتمكن من الوصل الى اللامركزية في ميدان النقل الحديدي بالجهة.

وشكرا

البحث العلمي الفلاحي : إلى متى القانون الاساسي ؟

بوزيد نصراوي
اريانة

رغم الجهود الجبارة للبحاثين الفلاحيين، والنتائج القيمة التي يقدمها هذا البحث باستمرار، فإن وزارة الفلاحة لم تقتنع بتسمية البحاث الفلاحي وتواصل اعتباره اطارا فنيا (مهندس مثلا) برغم أن تسميات المعاهد تحمل كلمة البحث كالمعهد القومي للبحوث الفلاحية، المعهد القومي للبحوث الغابية، مركز البحوث في الهندسة الريفية،،، فهل يُعقل أن تكون المؤسسة مؤسسة بحث، والعاملون فيها ليسوا بحاثين ؟

ان البحث الفلاحي يعتبر من أقدم انواع البحوث في تونس، اذ يفوق عمره ضعفي عمر البحث العلمي في الجامعة التي احتفلت بعيد ميلادها الخامس والعشرين وكثرت ملتقياتها وندواتها في السنة الماضية، ورغم ذلك يتواصل تجاهل المطالب الشرعية للبحاثين الفلاحيين المتمثلة أساسا في إصدار قانونا أساسيا ينظم هذه المهنة ويعود هذا المطلب الى سنوات الستينات، أي منذ تونسة اطار البحث العلمي الفلاحي، والى الان لم تحصل نتيجة تُذكر.

إن البحاث الفلاحي لا يمكن أن يعبر إلا عن الاندهاش الممزوج بالمرارة وخيبة الامل لعدم صدور هذا القانون الاساسي بالرغم من موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الفلاحة نفسها عن هذا القانون وبرغم انعكاسه الفلاحي اصبح الان يشعر بأن كل سبل التفاهم والاقناع قد فشلت، خصوصا عندما صارت تُقام موائد مستديرة حول البحث العلمي الفلاحي ولا يستدعى لها ولو بحاث فلاحي واحد.

المغرب عدد 88 ـــ السبت 4 فيفري 1984

- 1984: المطالبة بقانون أساسي للبحث العلمي الفلاحي (إعادة) -
* تمت الاستجابة لهذا المطلب في أواخر الثمانينات *

الرأي

من أجل الحريات والتقدم وبناء المغرب العربي الكبير

ايها الناس لقد وليت عليكم ولست بخيركم فان احسنت اعينوني وان أسأت قوموني.. ابو بكر الصديق

الثورة الفلسطينية : مرحلة الميوعة واللافعالية

- طالع ص 13.

« ER-RAI » - Vendredi 30 Mars 1984 - N° 262
7 ème Année - Prix a 250 Millimes - Prix en France : 3FF

تونس - الجمعة 27 جمادى الثانية 1404 - 30 مارس 1984
العدد 262 - السنة السابعة - الثمن 250 مليما

ناص وتجربة مهنية . فالى
لانتظار ؟

رسالة مفتوحة
السيد وزير العدل

ا السيادة للقانون ؟ هكذا
١٢ فردا من عائلة بلخيرية
قيروان في رسالة اتصلنا بها
ون فيها الى قضية تتعلق
لهم كائنة بولاية القيروان حيث
انه وقع افتكاكها منهم من
احد المسؤولين الجهويين مما
الى تقديم قضية للمحكمة التى
ت الحكم لفائدتهم لكنه بقى
على ورق .
ارادوا من رسالتهم هذه ان
تذكيرا للسيد وزير العدل
م ومناشدته ان تتجاوز
م مجال الورق الى التنفيذ حتى
كانت على حساب احد
لين مؤكدين على ضرورة
القانون وتمكين كل ذي حق
حقه وذلك بتنفيذ الاحكام الصادرة
لفائدتهم

البحث الفلاحي ... اين القانون الاساسي ؟

يطرح السيد بوزيد نصراوي في رسالته قضية الاطارات الفلاحية والبحث الفلاحي عموما فيشيرا أولا ان الباحث الفلاحي لم يكتسب الى حد الان هذا المركز ولازال معتبر اطارا فنيا ليس الا . وفي هذا الاتجاه فهو يعبر عن اسفه ان يفقد البحث الفلاحي وزنه في تونس وهي البلد الفلاحي - والذي يمثل عدم التنسيق بين المعاهد الفلاحية من اهم اسبابه .

ويؤكد السيد نصراوي ان البحث الفلاحي هو من اقدم انواع البحوث في تونس « ان يفوق عمره ضعفي عمر البحث العلمي في الجامعة التي احتفلت بعيدها الخامس والعشرين وكثرت ملتقياتها ونداواتها ورغم ذلك يتواصل تجاهل مطالب البحاثين الفلاحيين

الجمعة 30 مارس 1984

- 2002: المطالبة بترسيخ المساواة بين الرجل والمرأة -

الثلاثاء 6 أوت 2002 - العدد 396 - السنة الثامنة - الثمن 450 مليما

بجاه ربي اسمعونا

على تحرّر المرأة والبلوغ بها الى مستوى المساواة ثم الشراكة مع الرجل. وليست هذه الحركة وليدة اليوم، بل تعود الى بدايات القرن الماضي اثناء فترة الاستعمار حيث عملت نخبة من المثقفين والمثقفات على بث الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع والوصول بها الى المساواة مع الرجل. وتكرّست هذه الأفكار على أرض الواقع منذ بداية الاستقلال الى يومنا هذا وذلك برغبة سياسية واضحة.

إلا انه بقيت نقطة هامة استرعت انتباهي، أراها لا تتماشى مع الوضع الحالي للمرأة في تونس وهي تتمثل في بيت من الأبيات الشعرية في نشيدنا الوطني، والتي تقول:

الى عز تونس الى مجدها رجال
البلاد وشبانها

وهذا البيت قيل في وقت سابق وصار لا ينطبق على الوضع الحالي لمجتمعنا التونسي الذي أصبح يقوم على كفاح ونشاط وعمل المرأة والرجل في نفس الوقت وليس الرجل وحده. لهذا، أقترح على سيادتكم ان ينظر مجلس النواب في امكانية احداث تغيير بسيط في شكله ولكنه عميق في معناه بأن يصبح هذا البيت كالآتي:

الى عز تونس الى مجدها رجال
البلاد ونسوانها

* بوزيد نصراوي - الكاف

*** ملاحظة: نشرنا رسالتك حتى تعبر عن رأيك لكننا نختلف معك في فهمك لعبارة «شبانها»، ذلك ان «الشبان» لا تعني هنا الذكور فقط.**

الصريح

الى رئيس بلدية سوسة

(جرجيس - مدنين)

رسالة مفتوحة الى السيد رئيس مجلس النواب

آسيدي، ما من شك في ان تونس كانت سبّاقة في العمل

- 1997 / 2000 / 2007 : لوحات تذكارية وضعْتُها قبل الثورة -

- 2015: مقال سياسي حول إخفاق الحزب الجمهوري -

خمسة أخطاء قاتلة للحزب الجمهوري

د. بوزيد نصراوي
أستاذ جامعي

عند انتصار الثورة في 14 جانفي 2014، أحرز الشعب التونسي مباشرة على مكسب أساسي لا رجعة فيه وهو حرية التعبير والإعلام. وبدأ يتراءى للتونسيين تحول جذري في المجتمع من شعب مقموع سياسيا لا مكان فيه للاختلاف مع أطروحات السلطة إلى شعب يتمتع أفراده بحرية تامة في التعبير عن آرائهم وكذلك إعلام حرّ لا رقابة عليه في متابعة جميع أنواع الأحداث التي تجري في البلاد. وخلال الأشهر الأولى بعد انتصار الثورة، وضع الحداثيون العلمانيون آمالا كبيرة في إرساء نظام ديمقراطي ودولة قانون تمكن بسرعة من تطوير المجتمع التونسي نحو الأفضل وتحقيق المكاسب الاجتماعية التي قامت من أجلها الثورة، ولكنهم كانوا في نفس الوقت قلقين من نوايا التيارات المحافظة الإسلامية التي قد لا تكون الديمقراطية من أولوياتها كطريقة لتطوير المجتمع التونسي نحو الأفضل. وإحقاقا للحق، كان هناك خطاب مطمئن للنخبة الحداثية صادر عن حركة النهضة آنذاك، وبالذات من الشيخ راشد الغنوشي رئيس الحركة، الذي كانت أغلب مواقفه وآرائه تطمئنّ لها قلوب الحداثيين حيث قال مرة " لا خير في أمة تنبذ نخبتها " . إلا أن الإشكال كان الإحساس العام بأن الاتجاه الذي يسير فيه رئيس حركة النهضة لم يكن دائما محل إجماع داخل الحركة، وخصوصا القواعد التي كان جزء منها راديكالي لا يرى من حل في تطوير المجتمع التونسي إلا من خلال إرساء نظام ديني ليس فيه مكان للحداثيين. وقد لا نخطئ حين نعتبر أن هذا التيار الراديكالي هو الذي جعل حركة النهضة ترتكب أخطاء كثيرة خلال حكمها خاصة خلال سنة 2012 حيث تعاملت مع الكفاءات الحداثية بنوع من التعالي والكبرياء وفضلت الانتماء على الكفاءة.

في خضم التغييرات الجذرية والسريعة التي كانت تشق المجتمع التونسي بعيْد الثورة، كان أمل كثير من الحداثيين هو الحزب الديمقراطي التقدمي صاحب الرصيد التاريخي المعروف الذي يحترمه كل المناضلون والذي تعامل بمرونة ذكية مع الأحداث آنذاك لأن شريحة كبيرة من الحداثيين لم تكن تطمئنّ إلى الخطاب الثورجي الحاد لبعض السياسيين الذي يقسم التونسيين إلى مناصري الثورة وأعدائها، والذي كان يعتبر أن كل الكفاءات التقنية التي عملت بإخلاص لدولة تونس خلال المرحلة السابقة، كانت بالضرورة ضد الثورة. ولو لا تشرذم الحداثيين وتقدمهم متفرقين إلى انتخابات أكتوبر 2011، لتحصل الحزب الديمقراطي التقدمي على أصوات جزء كبير من الشعب التونسي يمكّنه من قيادة قطب حداثي ينافس منذ الانطلاق القطب المحافظ الذي تترأسه حركة النهضة.

بنتائج انتخابات أكتوبر 2011، تبخرت آمال الحداثيين الذين وجدوا أنفسهم خارج مراكز القرار، فأصاب أغلبهم الذهول والإحباط وحتى اليأس أحيانا، وانحصر دورهم في معارضة ضعيفة لا حول لها ولا قوة أمام الآلة القوية المحافظة التي بدت مطلوقة الأيدي وفي إمكانها القيام بما تشاء. وقد حاولت المعارضة الحداثية إعادة بناء نفسها خلال سنة 2012 بتجميع عدة تيارات متشابهة ومنها الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تحول إلى الحزب الجمهوري والذي أعطى أملا جديدا ولو بسيطا إلى النخبة الحداثية. ولكن، سرعان ما سقط الحزب الجمهوري في أول خطأ له حيث فرط في فرصة الائتلاف ولم يستطع المحافظة على كيانه الجديد، فخسر عدد هام من القيادات الوطنية الفاعلة، مثل العاملة حاليا في حزب آفاق وحزب التحالف الديمقراطي، واستقال منه عدد من مناضليه، وكان بالإمكان أن يتعامل الحزب الجمهوري بأكثر مرونة مثلما فعلت ذلك حركة نداء تونس لاحقا حيث جمعت غالبية الاتجاهات الحداثية في كيان يستطيع إقامة توازن حقيقي مع القطب المحافظ.

أنتج حكم المحافظين خلال سنة 2012 والنصف الأول من سنة 2013 ما سمي بمشروع دستور جوان 2013 الذي غابت عنه عدة نقاط أساسية تحوم حول الحرية الفردية وحرية التفكير. وقد شنت المعارضة حملة كبرى ضد هذا المشروع، إلا أن الحزب الجمهوري تخلى عن هذه الحملة ولم يساندها ووقف موقفا محايدا أو ربما حتى مساندا لمشروع الدستور، وهذا هو خطاه الثاني.

من أهم ردّات الفعل الايجابية للقوى الحداثية في تونس هو ائتلافها في جبهة حداثية عريضة سميت بالتحالف من أجل تونس، ضمت عدة أحزاب من بينها الحزب الجمهوري ونداء تونس. وكان انبعاث نداء تونس سنة 2012 وقيام التحالف من أجل تونس سنة 2013 مبعث أمل كبير للحداثيين في إحلال التوازن المنشود مع الجبهة المحافظة. وبينما كان الحداثيون يسترجعون الأمل ويتطلعون بتفاؤل إلى المستقبل، قام الحزب الجمهوري سنة 2014 بالانسحاب من التحالف من أجل تونس، مثيرا استغراب شريحة كبيرة من الحداثيين وهو ما يعتبر الخطأ الثالث الذي وقع فيه الحزب الجمهوري.

اتسم الجزء الثاني من سنة 2013 بتحركات كبيرة قادها الحداثيون ضد حكم المحافظين وأجابت حركة النهضة هذا الضغط بمرونة كبيرة تطبيقا لشعار "الوطن قبل الحزب". وانتهى هذا المسار في خريف 2013 بإرساء حوار وطني رائع لم يحصل في أي دولة أخرى من دول الربيع العربي. وفي الوقت الذي كان في طرفا الشعب التونسي (المحافظون والحداثيون) مستبشرين بما سيؤدي إليه الحوار الوطني، قام الحزب الجمهوري بخطئه الرابع وذلك بالانسحاب من الحوار أمام دهشة واستغراب عدد كبير من الحداثيين الذين يعتبرون أن اللحظة كانت لحظة تقديم التنازلات لمصلحة تونس، وليس فرض شروط على الأطراف المشاركة.

ولم يكف الحزب الجمهوري أخطاءه المذكورة، قام بخطأ خامس وهو انسحابه من الكتلة الديمقراطية داخل المجلس الوطني التأسيسي وهذا العمل غير المفهوم من قبل غالبية الحداثيين، لم يكن لينتج عنه سوى إضعاف هذه الكتلة داخل المجلس. وكانت هذه الأخطاء هي العامل الأساسي الذي جعل شعبية الحزب الجمهوري تتناقص إلى أن أدّى الأمر في النهاية إلى نتائج سلبية تماما في الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014. لقد كلفت الأخطاء التي قام بها الحزب الجمهوري، خروجه من الحلبة السياسية، مكتفيا بدور معارض ضعيف بعد أن كان بالإمكان له أن يكون قطبا سياسيا فاعلا لا يمكن الاستغناء عنه في بناء تونس الجديدة.

لقد نجح النموذج التونسي سياسيا بأن جنب البلاد كارثة الصدام بين المحافظين والحداثيين. ويعود هذا النجاح إلى أسباب داخلية وبعضها خارجي أهمها:

– أن الشعب التونسي المتأثر بحضارات 3000 سنة هو شعب مسالم متسامح وبعيد عن الراديكالية،

– أن المرحلة البورقيبية عند بناء دولة الاستقلال خلقت إحساس قوي بالمواطنة لدى التونسيين حين قامت هذه المرحلة على تعميم التربية والتعليم والصحة والتنظيم العائلي والثقافة وغيرها، بينما كانت دول عربية أخرى تردد الشعارات الراديكالية وتغدي النعرات القبلية وتكدس الأسلحة،

– أن طريقة معالجة الشيخ راشد الغنوشي لأزمات ومشاكل ما بعد الثورة هي التي انتصرت داخل القطب المحافظ وهذا فضل كبير من الله ومن الداعين إلى التسامح والتصالح والتجاوز عن جميع المخطئين إلا الذين ارتكبوا جرائم تقع تحت طائلة القضاء،

– أن حنكة السيد الباجي قائد السبسي مكنته من تجميع أغلب التيارات والاتجاهات الحداثية في جبهة واحدة وإحداث بذلك توازن حقيقي مع الجبهة المحافظة،

– أن السيناريو المصري كان درسا ليس فقط للمحافظين في الحكم بل وأيضا لأغلب الحداثيين في المعارضة الذين لم يكونوا يرون فيه حلا فعليا لشعب تونس.

في الأخير، لقد نجح النموذج التونسي في الجانب السياسي من الامتحان، حيث فهم أغلب التونسيين أن الصراع الفكري السلمي هو البديل الصحيح عن الصراع الجسدي والإقصاء، ولكن هذا النجاح غير كاف، وأمام تونس الآن امتحان أصعب هو الجانب الأمني–الاقتصادي. فهل سيتوفقون في هذا المجال ويحدثون الاستثناء كما فعلوا في الجانب السياسي. يمكن أن نبقى متفائلين ما دام قطبا السياسة في تونس (النهضة والنداء) متعاونين وليس متصادمين، يعملان معا لمصلحة تونس، محاربة الإرهاب وإنقاذ الاقتصاد.

- 2016: مقال سياسي حول بداية حكومة الوحدة الوطنية -

حكومة الوحدة الوطنية بعد شهرين:

أجواء متوترة وأحزاب متشرذمة تهدد الاستقرار

د. بوزيد نصراوي، أستاذ جامعي

بعد أن استبشر الشعب التونسي في غالبيته بثورة 17 ديسمبر14- جانفي وانزياح كابوس الدكتاتورية الجاثم على صدور الناس طيلة عقود، تخيّل الجميع أننا سنمرّ بفضل الحرية والشفافية بسرعة إلى مرحلة يطيب فيها العيش من حيث ارتفاع الدخل الفردي وتطور النمو وانخفاض البطالة، مرحلة سيحسدنا عليها الغير شرقا وغربا. ولكنّه سرعان ما تبيّن للشعب التونسي أنه ما عدا حرية الرأي والتعبير والإعلام، كل المؤشرات الأخرى بدأت في النزول حيث حطّم التضخم المالي الفقراء وفقّر الطبقات المتوسطة وتفاقمت البطالة واستشرى الفساد داخل المجتمع وتراجع الاستثمار وارتفعت الديون الخارجية... وتعتبر الطبقة السياسية بأكملها المسؤول الرئيسي منذ الثورة على تردّي هذه الأوضاع حيث بدأ الخطأ الأول من جانب الترويكا بقيادة حركة النهضة التي تباطأت في وضع الدستور الجديد الذي كان من المفروض أن يعدّ خلال سنة وبدلا من ذلك أضاعت الترويكا وقتا ثمينا دون أن تتمكن من تحسين الأوضاع التي واصلت مؤشراتها في النزول، فاضطرت بعد ذلك تحت ضغط المعارضة إلى ترك الحكم ثمّ إلى فريق تكنقراطي لم يستطع هو نفسه تعديل كفّة الاقتصاد نحو الأفضل إلى حين الانتخابات التشريعية والرئاسية. انبثقت عن انتخابات 2014 حكومة ظن الجميع أنها ستوصلنا إلى وضع اقتصادي واجتماعي جيد، ولكن الذي حصل هو العكس، فهذه الحكومة بدأت غير متجانسة وانطلقت وكأنها حكومة تصريف أعمال حيث لم تنجح، فيما عدا الجانب الأمني، في أي مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فشلت إذن حكومة الحبيب الصيد في إعادة الأمل والثقة في المستقبل للشعب التونسي وتخلّى عنها الحزام السياسي الداعم لها في اتجاه حكومة وحدة وطنية تدعمها أغلب الأطراف السياسية والاجتماعية. وقد عيّن رئيس الجمهورية يوسف الشاهد رئيس حكومة وأصبح بذلك حزب نداء تونس (أو ما تبقّى منه) صاحب الرئاسات الثلاث مؤكدا انزلاق النظام التونسي نحو نظام رئاسي باعتبار أن رئيس الجمهورية الحالي هو الشخصية الأولى والنافذة في حزب نداء تونس. لقد كانت الفكرة الرئيسية التي ميزت الدستور التونسي الجديد هي وضع نظام سياسي برأسين (رئيس جمهورية ورئيس حكومة) حتى لا تُركّز السلطة في يد شخص واحد يمكن أن يتجاوز حدوده فينحا منحى الدكتاتورية والتسلط، ولكن الممارسة بيّنت أن هذا الاتجاه يبدو خاطئا وأن حركة النهضة كانت محقّة حين رفضته وطالبت بنظام برلماني بحت ولكن المعارضة القوية لهذا الاتجاه دفعت بحركة النهضة إلى القبول عن مضض بهذا النظام المزدوج البرلماني الرئاسي. والآن تبيّن أنه إذا كان رئيس الجمهورية من الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان، فهو الذي يختار رئيس الحكومة الذي يصبح مدينا له، وبذلك تصبح سلطة رئيس الجمهورية أقوى مما هو محدد في الدستور فيصبح كما نرى الآن قصر قرطاج محجّا لجميع الشخصيات المؤثرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في البلاد. أمّا إذا انتُخب في المستقبل رئيسا للجمهورية له أقلية في البرلمان، فالاحتمال كبير بأننا سنعيش حربا سياسية وإعلامية بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة قد تصل إلى حد القطيعة ودخول النظام في طريق مسدود يستوجب العودة المبكرة إلى الانتخابات. لذلك، يبدو أن تونس قد أخطأت في وضع نظامها السياسي الجديد وليس هناك أفضل من العودة إلى نظام برلماني بحت يكون فيه رئيس الحكومة هو حاكم البلاد الوحيد المنبثق عن انتخابات تشريعية وليس لرئيس الجمهورية أو غيره فضل عليه في وجوده في ذلك الموقع.

انطلقت حكومة يوسف الشاهد في وضع اقتصادي واجتماعي وبيئي في أكثر درجات التردّي مما يجعل مهمّتها صعبة جدا في تعديل الكفة نسبيا إلى ما هو أفضل. وسيكون أول امتحان لها هو ميزانية 2017 التي تتناقض فيها الأطراف الحكومية مع الأطراف الاجتماعية متسببة في توتر للأجواء العامة رغم محاولات المسؤولين من الجانبين في تهدئة الأوضاع وستبيّن الأسابيع القادمة مدى قابلية هذه الأطراف للقيام بتنازلات موجعة تفاديا لأي صدام تكون نتائجه ضارة ووخيمة على الجميع. رفعت حكومة يوسف الشاهد شعارات تعبّر عن تطلعات حقيقية للشعب التونسي من أهمّها زيادة عن مواصلة الحرب على الإرهاب، إشهار حرب حقيقية على الفساد وعلى التهريب وفتح ملفات كبرى للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وسيُقيّم في المستقبل مردود حكومة يوسف الشاهد بمدى نجاحها في تحقيق هذه الشعارات التي عندما تُحقق ستعود بنفع كبير على البلاد والعباد. وزيادة على هذه الصعوبات الكبرى التي تواجهها الحكومة، هناك كذلك هشاشة جانب كبير من الحزام السياسي الداعم لها حيث يلاحظ الجميع كيف يتهاوى حزب نداء تونس الفائز الأول في الانتخابات الماضية الذي خيّب آمال ناخبيه بعد أن انقسم إلى شقّين دون موجب مقنع، ثم بدأت تدبّ داخل هذين الشقّين نفسيهما انشقاقات أخرى لا يمكن تفسيرها إلا بالبحث عن التموقع والمصلحة الشخصية للقيادات بعيدا كل البعد عن العمل لفائدة المصلحة العامة. وليس هذا الوضع خاصّا بحزب نداء تونس فقط بل توجد نفس الإشكاليات والصراعات بمستويات مختلفة في بعض الأحزاب الأخرى مثل الحزب الوطني الحر، كما أن هناك أحزابا اضمحلّت ولم يعد لها أي نشاط أو تأثير في المشهد السياسي بعد أن كانت تمثّل آمالا كبيرة لدى شرائح عديدة من المجتمع التونسي مثل أحزاب الجمهوري خاصة وكذلك التكتل والتحالف الديمقراطي وغيرهم. ويمكن في المستقبل التعويل على مبادرة يبدو أن نجيب الشابي يعمل على إطلاقها وهي تحويل الشتات الحزبي الوسطي الاجتماعي الحالي إلى حزب وسطي اجتماعي كبير يمكن أن يؤثر فعلا في المشهد السياسي ويقدّم أفكارا وبدائل جديدة تعين على تحسين الوضع العام للبلاد، فيُحدث بذلك توازنا حقيقيا مع حركة النهضة التي تمثّل حاليا حزبا قويا له مؤسّساته متّزنا يعرف كيف يحتوي خلافاته الداخلية ويتعامل بهدوء واعتدال وروح توافقية مع الأحداث السياسية تجعله عنصر استقرار في البلاد وقارّا في المشهد السياسي حيث لا يمكن لأي طرف سياسي أو اجتماعي تجاهله.

إن كل مواطن تونسي محبّ لوطنه لا يمكن أن يتمنى لحكومة الوحدة الوطنية إلا النجاح لأنها ربما تمثل آخر فرصة لإنقاذ الدولة من الانهيار ولابدّ من مساعدتها وحثّها على فتح الملفات الكبرى للإصلاح، ويمكن أن نأخذ في هذا المجال نموذج إصلاح قطاع الفلاحة الذي تراكمت ملفّاته المعقدة مما يستدعي مجهودا كبيرا ينبغي أن يبذله الوزير الذي وعد باتخاذ قرارات جريئة وشجاعة لإصلاح هذا القطاع وكذلك كاتبا الدولة اللذيْن عايشا ظروف القطاع منذ أمد طويل واحد، من الزاوية الإدارية والثاني من الزاوية المهنية. فانتظارات القطاع الفلاحي من هذا الطاقم الوزاري كبيرة جدا للقيام بإصلاحات جذرية في عدة ميادين مثل التمور والقوارص والحليب والصحة النباتية والبذور والشركات التعاونية والاستثمار الفلاحي ومديونية الفلاحين وغيرها...

بلدية جربة ميدون
إعلان بتة للمرة الثانية

يتشرف رئيس النيابة الخصوصية لبلدية جربة ميدون بإعلام العموم بإجراء بتة عمومية بالإشهار والمزاد العلني لاستلزام الفصول المذكرة حسب بيانات الجدول التالي:

الفصل	السعر الافتتاحي	الضمان الوقتي	تاريخ وتوقيت ومكان البتة	مدة اللزمة
-المعاليم الموظفة على الأسواق العامة للاقتصاب	130.000.000 د	13.000.000 د	الثلاثاء 15 نوفمبر 2016 على الساعة 10 صباحا بقصر بلدية جربة ميدون	كامل سنة 2017
-المعاليم الموظفة على أسواق الدواب	50.000.000 د	5.000.000 د		
-المعاليم الموظفة على الذبح والجلود	30.000.000 د	3.000.000 د		

فعلى الراغبين في المشاركة في البتة والذين لم تتخلد بذمتهم ديون لفائدة الجماعات المحلية أو الدولة وليست لهم سوابق عدلية أو إفلاس أن :

× يسحبوا الاستمارة المعدة للغرض وتعميرها وإرجاعها للبلدية في أجل أقصاه يوم 14 نوفمبر 2016

× سحب كراس الشروط وإرجاعه ممضى من طرف المترشح ومعرف بإمضائه

× مد الإدارة البلدية بشهادة تثبت تسوية الوضعية الجبائية للمترشح

× الاستظهار بما يفيد خلاص المعاليم والأداءات البلدية المطالبين بها إلى حد تاريخ اجراء البتة مسلم من قابض المالية محاسب الجماعة الراجعين لها بالسكن أو النشاط

× مد الإدارة البلدية بقائمة اسمية في العملة مع نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لكل عامل

× الاستظهار بما يفيد الحصول على رقم معرف جبائي وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

× يدفعوا مسبقا الضمان الوقتي والمساوي لـ 10 % من السعر الافتتاحي لدى قابض المالية بميدون نقدا أو بواسطة صك مؤشر عليه مع دفع ربع ثمن اللزمة مباشرة عند القبول بعنوان ضمان نهائي لا يسترجع إلا بعد نهاية الاستلزام

× شهادة في الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تحتفظ البلدية لنفسها بحق عدم إتمام اللزمة عند الاقتضاء ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد مصادقة سلطة الاشراف عليها.

ملاحظة: × يمكن للمتقدمين للبتة المشاركة في فصل واحد أو أكثر.

×تتم المزايدة على كل فصل على حدة ولا يمكن الجمع بين فصلين أو أكثر.

لمزيد الارشادات يمكن الإطلاع على كراس الشروط الموضوعة على ذمتهم بمقر البلدية "قسم الملك البلدي" أو على رقم الهاتف 75.730.220 أثناء توقيت العمل الإداري.

- 2016: مقال نقدي للتلفزة الوطنية التونسية -

الضمير
العدد 1015
الخميس 10 صفر 1438هـ
الموافق لـ 10 نوفمبر 2016

رسالة مفتوحة إلى الرئيس المدير العام الجديد للتلفزة الوطنية:

حتى تستعيد تلفزتنا الوطنية إشعاعها

د. بوزيد نصراوي
أستاذ جامعي

بعد أن تعددت القنوات الفضائية التونسية وتنوعت اختصاصاتها، بدأت التلفزة الوطنية حسب ما يبدو تتقهقر ولم تعد تجلب اهتمام المشاهدين لها. فالتلفزة الوطنية، أمّ التلفزات التونسية، لم يبق لها من رصيد سوى أخبار الثامنة مساء التي يقوم بإنجازها إعلاميون مختصون ذوو مهنية عالية وبإمكانيات كبيرة مما يجعل فترة بثّها موعدا هاما جدا لأغلبية المشاهدين التونسيين، يتابعون من خلاله خلاصة أخبار اليوم. وما من شك في أن ترتيبها الحالي متأتّ أساسا من نسبة المشاهدة لأخبار الثامنة، لأنه إذا ما استثنينا أخبار الثامنة، نجد أن التلفزة الوطنية اقتربت من الخروج أو هي خرجت تماما من منافسة القنوات التونسية الأخرى وذلك انعكاسا للعقلية الإدارية للموظف التي لا تبحث عن التميّز ولا تعمل على المبادرة والخلق والإبداع. وإن كنتُ مخطئا في انطباعي هذا، فأنا أطلب من الذي يرى عكس ذلك، أن يفسر لي ما معنى شريط وثائقي مساء يوم السبت أو عشية يوم الأحد، وما هذه الحفلات الغنائية القديمة والجديدة التي تبثّ على مدى كامل الأسبوع تقريبا، وما هذه المسلسلات المعادة عديد المرات حتى كاد يحفظها بعض الناس عن ظهر قلب، ولماذا يُبثّ يوميا بعد الأخبار، أي في أهمّ فترة مشاهدة، مسلسل عادي مرتبط الحلقات، ولماذا هذا التهافت على فرص البثّ المباشر واصطيادها أينما كانت ومهما كان الموضوع لملء الفراغ. كلّ هذا لا يُفسّر إلا بعقلية الروتين الإداري والملك العمومي الذي لا يهمّه كثيرا شد اهتمام المتفرج وليس له أي فكر مجدد ولا أي خطة تنافسية. فهل آن الأوان مع تعيين رئيس مدير عام جديد أن تستفيق تلفزتنا من تدحرجها إلى الأسفل فتقوم بتغيير جذري يعيد إليها مكانتها وإشعاعها. ومع أني لست مختصا في الإعلام المرئي، ولكن بمشاهدتي للقنوات الغربية الكبرى غير المتخصصة والمشابهة لتلفزتنا الوطنية، يمكن لي أن أقوم بالاقتراحات التالية:

– حصر غالبية البث المباشر في قناة واحدة (القناة الثانية)،

– عدم القيام بنفس البث على القناتين (الأولى والثانية) في نفس الوقت لأنه ليس لذلك معنى، ويمكن إعادة أخبار الثامنة مساء للقناة الأولى على الساعة العاشرة مساء على القناة الثانية للمشاهدين الذين تفوتهم أخبار الثامنة ولا يستطيعون مشاهدة أخبار منتصف الليل على القناة الأولى،

– تخصيص سهرة في منتصف الأسبوع وكذلك عشية الأحد إلى برامج ترفيهية مباشرة بحضور الجمهور، يُستدعى لها مبدعون كبار وينشطها منشطون ماهرون في شد اهتمام المشاهد،

– تخصيص سهرة ترفيهية كبرى مسجلة مساء السبت بحضور الجمهور،

– تخصيص سهرة في الأسبوع لبرنامج سياسي كبير تُستدعى فيه شخصيات وطنية كبرى تناقش موضوعا هاما من مواضيع الساعة بحضور الجمهور،

– تخصيص سهرة في الأسبوع لبرنامج اجتماعي تُستدعى فيه أطراف هامة من المجتمع لمناقشة مشكلة من مشاكل الساعة بحضور الجمهور،

– تخصيص سهرة أو سهرتين في الأسبوع لبث أفلام عربية طويلة تكون حديثة وذات مستوى عال،

– تخصيص سهرة أو سهرتين في الأسبوع لبث حلقتين من مسلسل حديث تكون حلقاته مستقلة عن بعضها لأن المشاهد عادة لا يريد أن يقع ربطه ببرنامج معيّن حيث يحافظ على حريته في المشاهدة أو عدم المشاهدة،

– بث المسلسلات ذات الحلقات المرتبطة خلال فترات النهار (صباحا و/أو بعد الظهر)،

– تمرير أشرطة تثقيفية أو علمية أو وثائقية قصيرة في أواخر السهرات الليلية (قبل أخبار منتصف الليل)،

– حصر إعادة البث في البرامج الهامة فقط وخلال النهار،

– حصر إعادة بث المسلسلات التونسية خلال الفترة الصيفية فقط.

كل هذه المقترحات ليست جديدة ويمكن مشاهدتها على القنوات الغربية غير المتخصصة، حيث تستطيع بذلك التلفزة الوطنية أن تستعيد جلب اهتمام المشاهد التونسي لها لأنه ملّ وهجر برامج هي حاليا أقرب إلى الحشو منها إلى برامج حقيقية. وليس هناك من دافع وراء هذه المقترحات سوى محبّتنا وغيرتنا على تلفزتنا الوطنية.

- 2017: مقال سياسي حول مبادرة نجيب الشابي -

ليدرز العربية
http://ar.leaders.com.tn/article/1509
الرئيسية | أخبار | مواقف وآراء | اقتصاد | شؤون وطنية | شؤون عربية | من التاريخ | أدب وفنون | اصدارات
أخبار - 21.02.2017

مبادرة نجيب الشابي بحزب جديد الحركة الديمقراطية: ما الذي يقلق حركة النهضة؟

أيام كنت طالب دكتورا في أوروبا في أواخر الثمانينات وأول التسعينات من القرن الماضي، تعرفت على كثير من الطلبة الأوروبيين وكذلك من عدة دول أخرى من العالم. وعندما كنا نخوض أحيانا في نقاشات سياسية مع الطلبة القادمين من دول أنظمتها ديمقراطية، كنت ألاحظ باستغراب شديد عدم مبالات أغلب هؤلاء الطلبة بحرية التعبير والإعلام وبالديمقراطية في بلدانهم وكنت أقول لهم بأن تلك الحرية والديمقراطية هي حلم من أحلام نخبتنا وشعبنا في تونس وبأنهم لا يقدّرون النعيم الذي يعيشون فيه حق قدره. ولكن الآن، وبعد ست سنوات من الحرية والديمقراطية في بلادنا، أصبحت أتفهم شعور وموقف زملائي الطلبة القادمين من بلدان ديمقراطية. لقد عاينت بنفسي كيف أن جزءا كبيرا من الطبقة السياسية يستغل هذه الحرية وهذه الديمقراطية لمجرد التموقع في الخارطة السياسية والتقرب من الحكم أو المشاركة فيه، هدفهم في ذلك الحصول على منافع شخصية قبل كل شيء، وبعيدا كل البعد عن المصلحة الوطنية، ولا أظن أنني الوحيد الذي يحس بهذا الإحساس. إن جزءا كبيرا من الطبقة السياسية وصل في ممارسة السياسة إلى حد الابتذال مما أدى إلى فقدان ثقة أغلبية الشعب التونسي في كامل الطبقة السياسية. ولقد أصبح نادرا استساغة مداخلات قلة من السياسيين والإحساس بأنهم صادقين في كلامهم وأفعالهم. وحتى أتجنب الإحراج، لا أريد ذكر أسماء البعض من الساسة الذين أحسهم صادقين، باستثناء الأستاذ نجيب الشابي الذي يتمتع برصيد نضالي ثابت وتجربة ثرية جعلته يجلب احترام أغلبية الشعب التونسي رغم أنه لم ينجح كثيرا في مشواره السياسي ما بعد الثورة، إلا أنه كان دائما واضحا في أفكاره، مقنع في مداخلاته، ثابت على مبادئه. ورغم أنه تمت مؤاخذته على عدة مواقف منها انسحاباته سنة 2013 من جبهة انقاض تونس ثم من الحوار الوطني ثم من الكتلة الديمقراطية بالمجلس الوطني التأسيسي، إلا أن الأيام بينت بأنه لم يكن مخطئا كثيرا. فعندما نرى الوضع الكارثي الذي آل إليه نداء تونس من انقسامات وانشقاقات وصراعات على التموقع السياسي خيبت آمال منتخبيه، لا يجوز اللوم على الأستاذ نجيب الشابي في ابتعاده عن التحالف مع نداء تونس. وهذا الوضع لا يختلف كثيرا عن أغلبية الأحزاب الأخرى التي تشتت أو اندثرت لأسباب غير مقنعة مثل المؤتمر والتكتل والجمهوري وغيرهم، باستثناء حركة النهضة التي بقيت موحدة ومتماسكة واستطاعت أن تحافظ على موقعها المتقدم رغم أن جزءا كبيرا من قواعدها لم يتناغم مع انفتاح الحركة واتجاهها نحو الاختصاص السياسي بقيادة الشيخ راشد الغنوشي الذي يتمتع ببعد نظر وواقعية وفهم جيد لنفسية المواطن التونسي.

إن المواكب للنشاط السياسي في تونس منذ مدة يتبين له أنه بينما ينحدر نداء تونس نحو الأسوأ، تتطور حركة النهضة نحو الأفضل في ما يهم احترام المنافس والمدنية والديمقراطية مما جعلها محل رضا عدة شرائح تونسية حداثية غير منتمية لهذه الحركة. إلا أن إيجابيات حركة النهضة التي أمكن ملاحظتها على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، لا يمكن أن تغطي بعض سلبياتها وأهمها التمسك المبالغ فيه بالتوافق. لقد بينت التجربة ما بعد الثورة أن التوافق في نطاق الترويكا ثم التوافق الحالي، أديا بالأحزاب المتحالفة مع حركة النهضة إلى التفكك والانحلال وكانت نتائجه عدم النجاعة في تسيير البلاد وبذلك عدم تحقيق أغلب استحقاقات الثورة الاقتصادية والاجتماعية وبدون أن يتحمل بعد ذلك أي طرف مسؤولية الإخفاق في وضع البلاد على سكة الإقلاع والتطور نحو الأفضل. وهنا تكمن أهمية مبادرة الأستاذ نجيب الشابي الذي يرى أنه يجب التداول على الحكم بين قطب إسلامي ديمقراطي تقوده حركة النهضة وقطب ديمقراطي اجتماعي ليس له حاليا حزب قيادي وهو ما يطمح له الأستاذ نجيب الشابي الذي يود بعث حزب جديد (الحركة الديمقراطية) يوحد التيارات الوسطية والوسطية اليسارية ويقدم مشروعا منافسا لمشروع حركة النهضة وحلفائها ويبقى صندوق الاقتراع الفيصل في اختيار أفضلهما. إلا أنه من الغريب أن حركة النهضة أظهرت قلقا كبيرا إزاء مبادرة الأستاذ نجيب الشابي لا مبرر له، رغم أنه كان من أول المدافعين عن الحركة الإسلامية أيام القمع النوفمبري ثم إنه لم يُعرف عنه أي معاداة لا للدين ولا للإسلاميين الديمقراطيين. إن كل ما يسعى له الأستاذ نجيب الشابي هو منافسة شريفة بين مشروعين سياسيين يختار منهما الشعب التونسي ما يراه أصلح، بعد أن تبين أن التوافق لم ينجح في التقدم بالبلاد ثم لا يتحمل بعد ذلك أي طرف مسؤولية الإخفاق باعتبار غياب معارضة حقيقية للتحالف الحاكم. إن على حركة النهضة عدم معاداة هذه المبادرة الجديدة والتعرض لها حتى لا تعيد خطأها الذي حصل مع نداء تونس حيث شيطنته في البداية ثم تحالفت معه بعد ذلك مما أربك وسبب امتعاض جزء هام من قواعدها. ثم إن وصف الأستاذ نجيب الشابي بالسياسي الفاشل هو وصف مجحف في حقه لأننا لا نستطيع أن نعتبر الترويكا في البداية ثم التحالف الحالي الآن مثالا للنجاح خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وبذلك يبقى موضوع الفشل مسألة نسبية. إنه من مصلحة حركة النهضة عدم فرض التوافق على الأحزاب، بل من الأفضل لها أن تجد أمامها حزب أو تحالف حزبي متماسك وقوي، تتنافس معه على الحكم في نطاق نظام مدني ديمقراطي بعيدا كل البعد عن الإقصاء والشيطنة.

د. بوزيد نصراوي، أستاذ جامعي

- 2017: مقال سياسي حول نظام الحكم واستراتيجية التوافق -

مواقف وآراء - 13.04.2017
إستراتيجية التوافق ونظام الحكم: خطآن جسيمان أعاقا ...

مواقف وآراء - 04.04.2017
محمد ابراهيم الحصايري: إنّ هذا لشَيْءٌ عُجَابٌ

أدب وفنون - 26.03.2017
الثّـورة الرقميّـة: أحلام الكونيّة وواقع الهيمنة

أصداء المؤسسات - 07.04.2017
"كار برو"، الممثل الحصري لعلامة "سوزوكي" في ...

مواقف وآراء - 2017.04.13

إستراتيجية التوافق ونظام الحكم: خطآن جسيمان أعاقا الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في تونس

عند انجاز الدستور الجديد أوائل 2014، استبشر الجميع واعتبروه انجاز عظيما ووُصف بأنه من أحسن دساتير العالم. وهو كذلك فعلا في ما يخص الحريات والشفافية والمساواة إلى غير ذلك... وكان من بين المحاور الأساسية التي تضمنها هذا الدستور الجديد نظام حكم برأسين نادر وجوده في بقية دول العالم، إذ الهدف من ذلك هو عدم احتكار الحكم والاستفراد به من طرف شخص واحد وتقسيمه بين شخصين هما رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. ورغم أن الهدف نبيل في حد ذاته، إلا أنه بعد أكثر من سنتين من الحكم بدأت تتضح محدودية هذا التصور وتأثيره السلبي على سير دواليب الدولة. لقد تبين الآن أنه عندما يكون رئيس الجمهورية المنتخب يرأس أو حتى ينتمي فقط للحزب الأغلبي في البرلمان (على الأقل مباشرة بعد الانتخابات) يجد نفسه حر في تسمية رئيس حكومة من حزبه وهنا تكمن إحدى نقاط ضعف النظام برأسين لأن رئيس الحكومة سيعتبر أن رئيس الجمهورية ولي نعمته عندما اقترحه في هذا المنصب وأنه يبقى مهددا بالإقالة في كل لحظة يدخل فيها في تناقض مع رئيس الجمهورية. وبذلك يتحول رئيس الحكومة إلى وزير أول يأتمر بأوامر رئيس الجمهورية فينزلق النظام نحو نظام رئاسي مثلما نلاحظ حاليا عندما نرى رئيس الجمهورية يستقبل جميع أنواع الوزراء ليطلعوه على أنشطتهم ومشاكلهم ويقترحون عليه حلولهم، وهذا أمر لا يستقيم لأنه ليس لرئيس الجمهورية دستوريا أن يتدخل في أي عمل وزاري، وبالتالي حكومي، ما عدا وزارتيْ الخارجية والدفاع. ومن الدلالات الأخرى على توجه نظامنا نحو نظام رئاسي مثلا زيارة رئيس الجمهورية إلى ولاية قفصة سابقا وإلى ولاية المنستير مؤخرا لمتابعة النشاط التنموي للجهتين والإعلان عن مشاريع جديدة هي من مشمولات الحكومة ورئيسها فقط. أما الجانب السلبي الثاني لنظام الحكم هذا، فهو عندما تأدِّي الانتخابات الرئاسية إلى انتخاب رئيس

جمهورية ليس له نواب من حزبه في البرلمان أو له أقلية غير فاعلة. عندها لا يمكن تصور صعوبة التعامل بين رئيس جمهورية من المعارضة ورئيس حكومة من الأغلبية قد تنتهي بالتأكيد إلى حرب كلامية وإعلامية وسياسية بينهما تفقد هياكل الدولة انسجامها وتقسم المجتمع وتعطل النشاط الاقتصادي في البلاد. وهذه الوضعية ليست مستحيلة وقد نعيشها في الانتخابات الرئاسية القادمة. لذلك، لا بد لجميع السياسيين التونسيين من إعادة التفكير في نظام الحكم برأسيْن والاعتراف بأننا أخطأنا في اجتهادنا ثم القيام بإصلاح هذا النظام بتحويله وبكل بساطة إلى نظام برلماني يُنتخب فيه رئيس الحكومة حصريا من الحزب الأغلبي، ولا يمكن استثناء أي حزب من هذا النقد الذاتي سوى حركة النهضة التي تشبثت دائما بنظام برلماني وقبلت في النهاية على مضض نظام الرأسيْن حتى لا تعطل انجاز الدستور الذي طال انتظاره من بداية2012 إلى بداية 2014. ويجرنا الحديث هنا عن الأغلبية البرلمانية إلى معضلة ثانية وهي النظام الانتخابي في الانتخابات التشريعية الذي لا يمكّن بطريقته النسبية الحالية أي حزب من الحصول على أغلبية مطلقة في البرلمان. وهذا الوضع يجبر الأحزاب الكبرى على القيام بتحالفات غير موضوعية للحصول على أغلبية برلمانية ليست دائما مضمونة وقد تُحل في أي وقت من الأوقات، بمجرد حصول تناقض في الآراء والسياسات بين الأحزاب المتحالفة. فهذا النظام الانتخابي النسبي الحالي لا بد كذلك من تغييره إلى نظام انتخابي أغلبي يمكّن الحزب الفائز الأول في الانتخابات التشريعية من الحصول على أغلبية برلمانية مطلقة تجعله قادر على انتخاب رئيس حكومة وتكوين حكومة وحده، دون أن يمنعه ذلك من التحالف مع أحزاب أخرى إذا أراد توسيع قاعدته البرلمانية والشعبية.

أما الموضوع الثاني والهام الذي يجب مراجعته خارج إطار الدستور، فهو ما يهم استراتيجية التوافق التي تتشبث بها حركة النهضة وتدافع عنها بشدة. فالفكرة في حد ذاتها جيدة حيث ترتكز على التشارك في الحكم بين أكثر ما يمكن من الأحزاب وبذلك تتحمل هذه الأحزاب الحاكمة جميعا مسؤولية تسيير الدولة بدلا من الاستقطاب الثنائي بين قطب أحزاب حاكمة من جهة وقطب أحزاب معارضة يقسم المجتمع ويدخله في صراعات تعود بالضرر على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية مثلما كان الشأن أيام حكم الترويكا بين 2012 و 2013. إلا أن المتأمل في الوضع الحالي الذي انبثق عن انتخابات خريف 2014 يتبين له بأن الوضع ليس أفضل خاصة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. والمشكل الأساسي هنا هو أن الأوضاع المتردية التي آلت إليها تونس لا يمكن تحميل مسؤوليتها لطرف سياسي معيّن حيث أن كل طرف يعتبر نفسه كمشارك في الحكم، لا يستطيع أن يدير شأن البلاد حسب برنامجه الخاص وبذلك فهو لا يتحمل المسؤولية في أي فشل. وهنا يحاول كل طرف سياسي في تحالف الحكم بأن يجاري الوضع دون الوصول إلى اتخاذ قرارات جريئة وإصلاحات موجعة تفقده رصيده الانتخابي ويبقى الوضع المتردي على ما هو عليه إن لم يستفحل أكثر ثم تمر سنوات إثر سنوات بعد الثورة دون تحقيق جزء ولو يسير من استحقاقات الشعب الاقتصادية والاجتماعية. لكل هذا، لا بد من إعادة النظر بجدية في استراتيجية التوافق التي تعطي الانطباع بأن البلاد بخير، ولكن ذلك ليس إلا انطباعا يخفي داخله أتعاب وهموم الشعب التونسي التي تنتظر الحل. لذلك يبدو أنه من الأفضل مع اقتراب نهاية الفترة النيابية الحالية سنة 2019، أن تقدم الأحزاب وخاصة منها الكبرى (كل على حدة) مشاريعها الإصلاحية والتنموية للشعب التونسي وتترك له الاختيار عبر صناديق الاقتراع. وإذا تدرجت الأمور نحو هذا الاتجاه، فمن المرجح أن تتم المنافسة بين قطبين كبيرين، أحدهما إسلامي ديمقراطي بقيادة حركة النهضة والثاني ديمقراطي اجتماعي ليست له حاليا قيادة، ولكن من المؤكد أنها ستنبثق عن أحد الأحزاب أو التيارات أو الحركات ذات الطابع الوسطي والوسطي اليساري الذي سيقدم مشروعا منافسا للقطب المقابل. وهنا ليس المهم من هو القطب الذي سيحمله الناخبون إلى سدة الحكم، بقدر ما هو مهم أن يقوم القطب الفائز في الانتخابات بتطبيق مشروعه على أرض الواقع بكل جدية وجرأة، ثم يتحمل في ذلك مسؤولية كاملة أمام قطب معارض قوي يقدم مشروعا بديلا قد يكون أفضل بمناسبة الانتخابات الموالية، وبذلك يحصل التداول على الحكم لما فيه مصلحة تونس بعيدا كل البعد عن التصنيف والإقصاء والتخوين. ويبدو أن هذه الأفكار التي تحث على إنهاء التوافق سنة 2019 واستبداله بمنافسة شريفة بين مشاريع تنموية هي نفسها التي تدفع الآن السيد مهدي جمعة إلى بعث حزب بديل فاعل ذي طابع ديمقراطي اجتماعي قد يتحالف مع أحزاب وتيارات أخرى تشبهه، يمكن له أن ينافس حركة النهضة وحلفائها من أحزاب وتيارات وسطية ووسطية يمينية قد يكون من مكوناتها جزء من نداء تونس الحالي. والمهم في هذا المجال، هو أن تتم المنافسة بين القطبين، الإسلامي الديمقراطي والديمقراطي الاجتماعي، في كنف الاحترام المتبادل بينهما وكذلك في كنف احترام ذكاء الشعب التونسي الذي مل من الشيطنة والتخوين والإقصاء، حيث أنه مثلا من المستبعد جدا أن تنجح جبهة الإنقاذ التي تكونت مؤخرا في استقطاب أغلبية من الناخبين بالاعتماد على خطاب يشيطن حركة النهضة مثلما فشلت حركة النهضة نفسها سابقا في شيطنة نداء تونس .

د. بوزيد نصراوي، أستاذ جامعي

- 2018: مقال سياسي حول التيارات المحافظة والحداثية والاشتراكية -

https://assiyassi.net/2018/12/15/المحافظة-والحداثة-والاشتراكيةالثال/

رأي

المحافظة والحداثة والاشتراكية:الثالوث المتناقض فى السياسة

د. بوزيد نصراوي، أستاذ جامعي، مستقل

تعيش تونس منذ الثورة في ظل حرية التعبير غليانا سياسيا أحيانا مرتفع جدا وأحيانا هادئ قليلا وتتسم خطب بعضه بالثورجية الحادة والبعض الآخر بالإقصاء بينما تتجه أراء أخرى نحو قبول الاختلاف والرضاء بالتعايش في كنف احترام القوانين السارية التي من المفروض أنها تحكم على الأفعال ولا تحكم على النوايا.وإذا نظرنا إلى مختلف التيارات السياسية منذ الثورة إلى الآن، يمكن لنا تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات كبرى مع إمكانية تداخلات قليلة على مستوى بعض مكوناتها الصغيرة. وهذه المجموعات يمكن تصنيفها كالآتي: المحافظة والحداثة والاشتراكية.

- التيار المحافظ: أهم عنصر في هذا الاتجاه هو حركة النهضة التي يحوم حولها عدد قليل من المكونات السياسية الصغيرة التي تلتقي معهامبدئيا وأحينا ظرفيابما في ذلك القليل من الاتجاهات القومية المحافظة. انطلقت النهضة في الستينات تحت تسمية الجماعة ثم الاتجاه الإسلامي مُتبنية أدبيات الإخوان المسلمين في المشرق الذي يدمج الدين مع السياسة ثم بعد ذلك بدأت تظهر من خلال كتابات جديدة خصوصيات تونسية أكثر انفتاحا على المجتمع باختلافاته الهيكلية أو الظرفية. وعندما وصلت النهضة إلى الحكم عبر انتخابات 2011 ظنت أن الأغلبية الساحقة للشعب التونسي معها ويرحب بها، وأن ذلك أمر طبيعي جدا بعد كل القمع الذي نالها خلال العقود السابقة ولذلك يبقى من واجب المجموعة الوطنية جبر ضر قطاع واسع من مناضليهم الذي ينطبقوا عليهم قانون العدالة الانتقالية شأن ضحايا بقية التيارات السياسية الأخرى الذين اضطهدوا طيلة العهدين البورقيبي والنوفمبري. ومن منطلق هذه العقلية، قامت النهضة خلال حكمها أثناء سنة 2012 والنصف الأول لسنة 2013

بخطأيْن رئيسييْن جسيميْن دفعت ثمنهما غاليا فيما بعد وهما: (أ) التعالي على كل ما يخالف النهضة وتقزيمه واعتباره لا قيمة له و(ب) تقديم الانتماء إلى النهضة على الكفاءة في جميع مستويات التعينات الإدارية والسياسية.وانجر عن هذه العقلية أخطاء كثيرة في تسيير الدولة والتصرف في الإدارةأثارت سخط ثم معارضة شرائح عديدة من المجتمع التونسيما لبثت أن بدأت تتجمع في جبهة واحدة منذ منتصف سنة 2013 للعمل على تغيير الوضع القائم والمؤقت وفرض توازن مع النهضة بعد أن انخرم بنتيجة انتخابات 2011. خلال النصف الثاني من سنة 2013 ثم أثناء سنة 2014، وبسبب التطورات الداخلية والدولية التي حصلت آنذاك، بدأت النهضة تغيّر من خطابها نحو أكثر واقعية وأكثر انفتاح عن مكونات المجتمع ويمكن القول بأن نتائج انتخابات 2014 جعلت النهضة تستوعب الدرس كما ينبغي وهو أنهاتستطيع أن تعول على نسبة الربع إلى الثلث من أصوات الناخبين التونسيين الذين يساندوها بصفة دائمة مهما كانت الظروف، ولكن هذا غير كاف ولذلك وجب عليها استقطاب جزء آخر من الشعب التونسي لتتمكن من النجاح في أي انتخابات تشريعية أو رئاسية. من هنا بدأ شيئا فشيئا تفتح النهضة عن الحداثة والعلمانية وظهر خطاب الإسلام الديمقراطي والدولة المدنية وفصل العمل السياسي عن الدعوي. وإحقاقا للحق، تقدمت النهضة مسافة كبيرة في هذا الاتجاه وأصبحت رائدة بالمقارنة مع جميع الحركات الإسلامية الأخرى في الوطن العربي والتي أغلبها لا تؤمن لا بالمدنية ولا بالديمقراطية. بقي الآن أن بعض منافسي النهضة لا يزالون يطالبونها بالمزيد، بإعلانها مثلا بكل وضوح عن عدم ارتباطها بالتيارات الدينية الشرقية وكذلك الابتعاد عن أي عمل دعوي وتركه لمنظمات المجتمع المدني حتى يتم الفصل تماما بين الدين والسياسة (وليس بين الدين والدولة لان ذلك غير مطلوب). إلا أنه رغم التغيرات الهامة في خطاب النهضة منذ أواخر سنة 2013، لم يسلم خطابها من المشككين الذين يعتبرون أن ما تقوم به النهضة هو مجرد مناورات سياسية لا تعكس المضمون، ومما يثير الاستغراب هنا هو أن هذا التشكيك تغذيه شريحه من القواعد الراديكالية للنهضة نفسها الذين لا ينظرون بعين الرضا إلى خطاب القيادة ويعتبرون أن النهضة تقوم بتقديم الكثير من التنازلات دون مبرر وأنه في وقت من الأوقات المناسبة، لا بد من العودة إلى الأصل من حيث محاربة الحداثة والعلمانية وتطبيق الشريعة. ولكن إذا تجنبنا الحكم على النوايا، لا بد من الإقرار بأنه ليست للنهضة حاليا علاقة بهذه الرؤية المجتمعية (على الأقل من خلال خطابها الرسمي)، وبذلك يمكن اعتبار النهضة الآن جزء من الحل وليست جزء من المشكل في المشهد السياسي التونسي، خلافا لما يجري في أغلب مجتمعات الوطن العربي الأخرى. ولا بد من إعطائها مزيدا من الوقت للتطور نحو مدنية تامة للدولة والتخلص من العقلية الفئوية ومن خطوطها الحمراء التي قد تعيدها إلى المربع الأول. فمساندة ودفع النهضة نحو مدنية الدولة، وهي في طريقها لذلك، أفضل من محاربتها ومحاولة إقصائها. أما بالنسبة إلى التوجه الاقتصادي، فيمكن اعتبار النهضة حركة ليبيرالية.

- **التيار الحداثي:** يتسمهذا التيار برؤية الفصل التام بين الدين والسياسة وهو تيار يضم حوالي عشرة أحزاب متشتتة لم تنجح يوما في التحالف أو الاتحاد بسبب حرب الزعامات بينها. وتتكون هذه الأحزاب زيادة عن المناضلين القدامى والسياسيين الجدد، من أعداد هامة من الدستوريين البورقيبيين والتجمعيين النوفمبريين باعتبارهم ليسوا محافظين ولا اشتراكيين. وهذا التيار قادر على استقطاب أكثر من نصف أصوات الناخبين التونسيين مما يجعله ذو وزن هام لو لم يكن متشتتا. ويمكن تقسيمه إلى جزأين: (أ) جزء ديمقراطي ليبرالي يمثله بالأساس حزب آفاق وكذلك أحزابأخرى مثل النداء والمشروع والبديل و(ب) جزء ديمقراطي اجتماعي ويمثله بالأساس حزب المسار وكذلك أحزاب أخرى مثل التكتل والجمهوري. يرى الليبيراليون أنه لا تقدم لتونس إلا بتحرير المبادرة الحرة وتشجيع الاستثمار الخاص وأن يقتصر دور الدولة على توفير المرافق العامة الأساسية مثل التعليم والصحة والماء والكهرباء وغير ذلك من المستلزمات الرئيسية للمجتمع،بينما يتسلم القطاع الخاص جميع المنشآت التي تعمل في نطاق المنافسة

فيقدم منتوج وخدمات جيدة فضلا عن خلق الكثير من مواطن الشغل بصفة مباشرة وموارد رزق بصفة غير مباشرة، مما يسبب نموا أفضل للبلاد يمكّنها أولا من تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية ثم بعد ذلك من الرفع شيئا فشيئا من مستوى عيش المواطن التونسي. كما يراليبيراليون بأن كثيرا من المنشآت العمومية التي تعمل حاليا في قطاعات تنافسية، لن تستطيع يوما أن تقدم فائدة للاقتصاد التونسي، بل بالعكس هي دائما عاجزة ماليا بسبب عقلية الموظف العمومي ورزق الباي، والدولة تقدم لها الدعم المالي المتواصل من مال الشعب التونسي الذي هو من يتحمل في النهاية تمويل منشآت خاسرة، لذلك لا بد من خوصصة هذا النوع من المنشآت العمومية لتصبح رابحة وتعود بالنفع على الاقتصاد التونسيوالمجتمع بأكمله. أما الديمقراطيون الاجتماعيون، فخلافا لليبيراليين، يرون بأن الليبيرالية دون قيود تصبح متوحشة بمعنى أنها لا يعنيها مصير الطبقات الفقيرة، ولذلك يجب أن يكون للدولة حضور هام لحماية هذه الطبقات وتعديل الوضع الاقتصادي لصالح الفئات الشعبية الضعيفة عند اللزوم. هذا التيار الحداثي(الليبيرالي مع الاجتماعي) هو بطبعه متناقض مع التيار الاشتراكي من حيث رأيته للنمط المجتمعيباعتبار أن في المجتمع الاشتراكي تمسك الدولة بكل الدواليب الاقتصادية ولا تترك لرأس المال إلا هامشا صغيرا. أما تناقض التيار الحداثي مع التيار المحافظ فهو بالأساس غير اقتصادي، بل هو حول النموذج المجتمعي من حيث السلوكيات. فبينما يرى المحافظون أنه في نطاق الحرية الشخصية يجب مع ذلكالالتزامبالهوية الاسلامية للشعب التونسي حفاظا على المجتمع من الانحلال والميوعة والعائلة من التفكك والاندثار، يرى كثير من الحداثيين بأنهلا حدود تقريبا للحرية الشخصية بما في ذلك سلوكيات البعض منهم التي تستفز المجتمع التونسي مثلاكالتجاهر بالمثلية والتجاهر بإفطار شهر رمضان.

- **التيار الاشتراكي:** تمثل هذا التيار أساسا الجبهة الشعبية ومعها بعض الاتجاهات القومية وكذلك عدة عناصر قيادية في الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو لم يتجاوز عُشر أصوات الناخبين التونسيين في مختلف انتخابات ما بعد الثورة. ويستمد هذا التيار رآه من الأدبيات الماركسية اللينينية التي تعتبر أن تطور المجتمعات هو ناتج عن الصراع الطبقي داخلها وأن لا خلاص لمجتمع إلا بصعود الطبقة العاملة (أو من يمثلها) بالعنف الثوري إلى الحكم، حيث تحتكر الدولة ملكية كل (أو جل) المرافق والمنشآت ولا يبقى لرأس المال (الوطني فقط) إلا مبادرات محدودة. إلا أن هذا المنهج بعد أن انتشر وطُبق في عديد بلدان العالم خلال القرن الماضي، سرعان ما ظهرت عليه علامات الفشل وبدأ يتقلص شيئا فشيئا إلى أن قارب الاندثار مع مطلع القرن الحالي، وذلك بسبب منع المبادرة الاقتصادية الحرة وتسرب الفساد والرشوة إلى الفئات الحاكمة نتيجة غياب التداول الديمقراطي عن الحكم وحرية التعبير. ورغم أن هذه المنهجية الاشتراكية قد وصلت إلى نهايتها، فإن العديد من السياسيين الاشتراكيين لا يزالون متمسكين بها، بحيث يعتبرون أن نظامنا الماضي والحالي في تونس هو نظام رأسمالي عميل للإمبرياليةالعالميةولا بد من مصارعته حتى الإطاحة به (بالديمقراطية أو بدونها) وتعويضه بنظام اشتراكي.ومن هنا جاء استعمال الاشتراكيين لمصطلحات مثل "الصراع" و"المعارك" و"أم المعارك" و"النضال"، رغم أن صفة "المناضل" التي كانت تصح في عهد الدكتاتورية، لم تعد تصح في نظام ديمقراطي لأن "المناضل" هو مجرد "ناشط" إذا التزم بالقوانين، لا يخشى كما هو في الماضي لا السجن ولا أي نوع من الاضطهاد. ولذلك أيضا ترى كثيرا من الاشتراكيين، سواء كانوا سياسيين أو نقابيين، لا يعيرون أي اهتمام للحالة الاقتصادية للبلاد وصعوبة الوضع المالي وخزينة الدولة الموشكة على الإفلاس، بل تجد السياسيين يطالبون بعدم سداد القروض للمؤسسات المالية الدولية بينما يسعى النقابيون إلى استضعاف الدولة للحصول على أكثر ما يمكن من المكاسب القطاعية بكل الطرق القانونية وغير القانونية حتى وإن أدى ذلك إلى ارتهان شريحة من الشعب التونسي. والمطلوب والمهم هنا عند هذا التيار هو الإطاحة بالنظام

الرأسمالي الحالي ولو أدى ذلك إلى خراب الدولة لأن الاشتراكية ستعيد بناء هذه الدولة على أسس جديدة.بالنسبة إلى تناقض التيار الاشتراكي مع التيار المحافظ فهو تناقض إيديولوجي دائم ناتج عن تناقض الدين مع الماركسية اللينينية التي ترتكز على فصل الدين عن الدولة (وليس عن السياسة فقط). أما بالنسبة إلى علاقة التيار الاشتراكي مع التيار الليبيرالي فهي متطابقة في ما يهم الحداثة والعلمانية ولكنها متناقضة في الجانب الاقتصادي حيث يرى الاشتراكيون أن رأس المال لا يهمه مصلحة الوطن بقدر ما يهمه تجميع المال وتكديس الثروات بكل الطرق القانونية وغير القانونية وأحيانا بدون أي جهد، ثم بعد ذلك التهرب من الضرائب في ظل دولة مستضعفة من قبل اللوبيات الكبرى لا تستطيع فرض المساواة في الضرائب ولا محاربة باروناتالاقتصاد الموازي. لذلك يقف الاشتراكيون منهجيا ضد أي عملية خوصصةللمنشآت العمومية حفاظا على مكتسبات الشعب لأن كثير من أصحاب الأعمال لا يشترون منشآت للاستثمار فيها بل فقط للسمسرة بها وبيعها بمبالغ باهظة ثم بعد ذلك بسبب تأهيل المنشأة يفقد العمال كثير من المكاسب حيث تنتفي عقلية الموظف العمومي ورزق الباي لتعوضها عقلية التنافس والعمل على التفوّق.

والآن، ما العمل في ظل هذه التناقضات بين المحافظة والحداثة والاشتراكية؟ وأي مصير ينتظر تونس في مثلهذا الوضع؟ وإلى أين ستتجه غالبية الناخبين التونسيين في انتخابات 2019 القادمة؟ الأكيد أن أغلب الشعب التونسي قد فقد حاليا ثقته في الطبقة السياسية المتصارعة على الحكم والكراسي بينما تعيش تونس وضعا اقتصاديا صعبا جدا إن لم نقل كارثيا. ولكن إلى أين المفر؟ إنلم تقدم هذه الأطرافالثلاثة تنازلات لمصلحة تونس، فستكون النهاية مأسوية على الجميع. وذلك لا يرضي هذه الأطراف الذين وإن اختلفوا في الرؤى، يجمعهم حب هذا الوطن. فلا بد أن تتكاتف جهود جميع الأطرافللوقوف فعلياضد الفساد والاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي ثم العمل على دعمهذا التوجه. من ناحية أخرى، يبدو أن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة التوافق والعمل على تغيير قانون الانتخابات بحيث يستطيع الفائز الأول في الانتخابات أن يحكم بمفرده مقابل بقاء الفائز الثاني في معارضة قويةومؤثرة في المشهد السياسي، عكس الوضع الحالي الذي اتفق فيه الفائزان الأولان على التعايش معا في الحكم وانتفت المعارضةالناجعةوبذلك لم يعدممكنا تحديد مسؤول واضح عن السياسات الفاشلة للحكومة والدولة.

- 2020: مقال سياسي حول وجوب الحياد الإيجابي لتونس تجاه الحرب الليبية -

السياسي
assiyassi

الإثنين, يونيو 15 2020

assiyassi.net/2020/06/14/الحرب-في-ليبيا-ومحاور-الاصطفاف-وحاجة-ت/

الرئيسية | أخبار | تقارير | تحاليل | حوارات | دراسات | إصدارات | أحزاب | رأي

كواليس | مصطلحات ومفاهيم

الرئيسية / رأي / الحرب في ليبيا ومحاور الاصطفاف وحاجة تونس إلى الحياد الإيجابي

الحرب في ليبيا ومحاور الاصطفاف وحاجة تونس إلى الحياد الإيجابي

منذ انتصار الثورة سنة 2011 في تونس، كثر النقاش والجدل حول ما إذا يجب على تونس أن تحافظ على علاقات متوازنة مع كل الأطراف الخارجية أو أن تنحاز إلى البعض منها. وقد برز ذلك جليا أثناء الثورة وبعد الحرب في سوريا ثم أثناء أحداث مصر سنة 2013 وكذلك حاليا (2020) حول ما يدور في ليبيا.

إذا نظرنا إلى الموضوع الليبي الذي يهمنا أكثر الآن، بحكم المجاورة وتشابك المصالح، وبقطع النظر عن ماهيّة الأحزاب التي تصطف وراء هذا الشق الليبي أو ذاك، أو تميل إلى هذا المحور الدولي أو ذاك فهي حرة في مواقفها، لكن هناك مجموعة من الأسباب تدفع بالموقف الرسمي التونسي بكل مؤسساته (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والبرلمان) نحو الحياد، على أن يكون هذا الحياد إيجابيا حتى يعود بالنفع على مصالح تونس العليا. ومن بين أهم هذه الأسباب ما يمكن أن نسوقه في ما يلي:

- إن الشقين المتحاربان اليوم في ليبيا، كلاهما له شرعية دولية: حكومة طرابلس المنبثقة عن اتفاق الصخيرات لها شرعيتها الدولية، وكذلك برلمان طبرق المنتخب له شرعيته الدولية، ولذلك لا يصح لتونس الاصطفاف باسم الشرعية أوالشرعية الدولية،
- إنّ وراء كل شق ليبي محور دولي يدعمه، وهذه الدول الداعمة للشقين في ليبيا، كلها لها علاقات وطيدة وتعاون مشترك مع تونس، فإذا اصطفت تونس مع هذا الشق دون الشق الآخر، ستتأثر بالضرورة علاقاتها بالدول الداعمة للشق الثاني مما يضر بالمصالح التونسية،
- إن الشق المنهزم اليوم، كان أو كاد أن يكون منتصرا أمس، وكذلك الشق المنتصر اليوم، قد يصبح منهزما غدا بسبب تغير في الأوضاع الداخلية والدولية، لذلك لن يكون انتصار أو انهزام هذا الشق أو ذاك مطلقا، بل سيبقى دائما نسبيا لأنه في النهاية لن يستطيع أي شق أن يستأصل الشق الآخر تماما، ولنا في ما يدور في سوريا واليمن أمثلة حية في ذلك، ولا بد أن يعود الطرفان إلى طاولة الحوار إن عاجلا أو آجلا.
- إن المحافظة على علاقة طيبة مع كلا الشقين، سوف يؤهل تونس إلى لعب دور الوسيط الذي يستطيع أن يجمع الشقين حين يصبح الحوار ممكنا وهذا هو معنى الحياد الإيجابي. لأنه بعد انتهاء الحرب وابتداء التعمير في ليبيا، ستكون مشاركة تونس مُرحب بها من قبل الجميع وليس من قبل شق، والشق الثاني رافض، وهذا الموقف المحايد إيجابيا هو الموقف الرسمي الحالي للجزائر الشقيقة،
- إن الذي يجري الآن في ليبيا هو حرب أهلية تقسّم بعمق الشعب الليبي الشقيق، وإذا اصطفت تونس مع شق دون الآخر، سيتعمق هذا الانقسام وسيجعل جزءا من الليبيين لا يحبون تونس وقد يمتنعون في المستقبل عن التعاون مع التونسيين في استجلاب العمال والتجارة والسياحة وغيرها،
- إن مقارنة الوضع الحالي في ليبيا مع وضعها سنة 2011 لا يصح، فعندما تدخلت تونس وساعدت ليبيا آنذاك، كانت هناك ثورة عارمة ليبية تجمع كل الليبيين، زيادة على أن القيادة الليبية وقتها اتخذت موقفا معاديا وحتى مهددا للثورة الفتية التونسية، بينما الآن ليبيا تعيش مأساة حربية بين جزأين من الشعب الليبي ولا يحق لتونس إعانة جزء منه على الآخر، وهم كلهم أشقاؤنا.

لكل هذه الأسباب، يجب على الموقف الرسمي التونسي أن يكون محايدا حيادا إيجابيا لمصلحة تونس وليبيا معا.

د. بوزيد نصراوي
أستاذ جامعي (مستقل)

البعض من صوري القديمة
Quelques-unes de mes anciennes photos
Some of my old photos

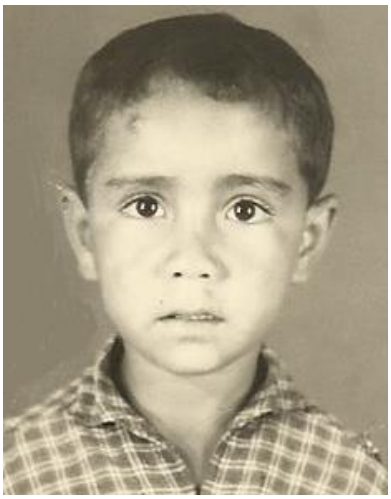

1962

1969

1974

1977

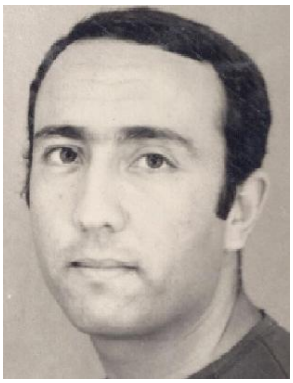

1980

1984

Ma grande famille / *My large family* / عائلتي الكبرى

Père / *Father* / الوالد

Mère / *Mother* / الوالدة

Ma petite famille / *My nuclear family* / عائلتي الصغرى

Safouane 1997 صفوان

Manel 1997 منال

Radhouane 2006 رضوان

Toute la famille / *Whole the family* (2011) كل العائلة

04 Juin 2011

فرحات حشاد (أحبك يا شعب)

- الزعيم الذي يُجمع على وطنيته جميع أفراد الشعب التونسي، بدون استثناء -